# (٤)

# المشهد الاقتصادي

د. حسام جريس

## مدخل

يتناول هذا الفصل أوضاع الاقتصاد الإسرائيلي لعام ٢٠٠٨ ، عبر إلقاء الضوء على أهم الوقائع الاقتصادية، وسرد الظواهر والأحداث التي كان لها الوقع الكبير على أدائه، وعبر تقديم تحليل مفصل لكل المستجدات الاقتصادية على الساحة الإسرائيلية، وقراءة متمعنة ومتعمقة لأهم المؤشرات الرئيسية ومقارنتها محليا وعالميا، وذلك على امتداد السنوات السبع الماضية.

كما يجتهد التقرير بتقديم استشراف للاتجاهات المركزية في الاقتصاد الاسرائيلي لعام ٢٠٠٩ .

يشمل هذا الفصل البنود التالية :

**أولا : جرد شامل ومفصل لكل المؤشرات الاقتصادية للعام ٢٠٠٨**

يتم ذلك من خلال الإستعانة ببعض اللوائح والرسومات البيانية، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي وتركيبة نموه، ناتج القطاع الخاص، العمالة والأجور، فروع الاقتصاد، الصادرات والواردات، الاستهلاك الخاص، الاستثمارات المحلية والأجنبية، نسبة البطالة، التضخم المالي، عجز الموازنة مع الإشارة إلى تأثير الأزمة الاقتصادية على هذه المؤشرات.

**ثانيا : الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الإسرائيلي**

بعد مرور خمسة أعوام على الكساد الاقتصادي الأخير الذي شهدته إسرائيل خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٣، قد تجد إسرائيل نفسها تقف على عتبة كساد اقتصادي كبير، وذلك وفقا لتقديرات أوساط اقتصادية، منها أوساط رفيعة المستوى في وزارة المالية والهيئتان البنكية والصناعية، الامر الذي قد يجر تباطؤاً في الإنتاج الإستهلاكي، تجميدا للأجور وإقالات

واسعة، مضاعفة دفع رسوم البطالة، تخفيض الضرائب، الاقتطاع من الميزانيات الضرورية مثل الرفاه الاجتماعي والصحة والتعليم، انخفاض المشتريات وتفضيل شراء المنتجات زهيدة الثمن، انخفاض أسعار الأسهم وما إلى ذلك.

وسيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى الخطط المختلفة للتعامل مع الأزمة بما في ذلك خطة وزير المالية السابق "روني بار-أون" وخطة محافظ بنك إسرائيل "ستانلي فيشر".

**ثالثا: التضخم المالي في إسرائيل خلال العام ٢٠٠٨**

سجل التضخم المالي في إسرائيل خلال العام ٢٠٠٨ ارتفاعا شديدا ازدادت على أثره المخاوف من تجاوزه حاجز ٣٪ وذلك للعام الثاني على التوالي، إذ كان التضخم في العام ٢٠٠٧، أعلى من سقف ٣٪ الذي حددته الحكومة، ووصل إلى نسبة ٣,٦٪. ومن أهم مؤثرات التضخم الارتفاع المستمر في أسعار المواد الغذائية وانتقال قطاع البيوت إلى تحديد سعر الشقق بالعملة المحلية (الشيكل) وتركه لتسعيرة الدولار لأول مرة في تاريخ إسرائيل. الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية الأساسية واحتدام الصراع حول سيرورة رفع الأسعار لمعظم المواد الغذائية الأساسية والتي ستضرب معظم الطبقات الضعيفة.

**رابعا: تأثير الحرب على قطاع غزة**

تَظهر تكلفة الحرب ضد قطاع غزة بشكل واضح على بعض المؤشرات الاقتصادية للعام ٢٠٠٨، وسيواجه الاقتصاد الإسرائيلي على إثر ذلك مشاكل كبيرة تشمل: رفع معدل العجز في الميزانية وإضعاف القوة الشرائية للشيكل، فضلا عن خسائر كبيرة للمصانع والمشاريع في المناطق المتأثرة بالهجوم على قطاع غزة.

وأشارت تقارير اقتصادية نشرتها المؤسسات الرسمية وبعض الصحف العبرية[1] في الفترة الراهنة إلى خسائر أولية بسبب الحرب تصل حوالي ١٠,٤ مليار شيكل (٢,٦ مليار دولار)، إلا أنه من السابق لأوانه تقدير كل الخسائر الاقتصادية الناجمة عن هذه الحرب، وذلك بسبب التأخير في بعض تقارير الشركات الإنتاجية حول مدى خسائرها جراء إغلاقها فترة الحرب.

**خامسا: خصخصة الخدمات العامة في إسرائيل**

تعمقت خلال العام ٢٠٠٨ توجهات الدولة لخصخصة غير مسبوقة في قطاعات الخدمات العامة في إسرائيل: خدمات الصحة، التعليم، ألرفاه الاجتماعي والسكن، وباتت هذه العمليات تؤثر بشكل واضح على حقوق العاملين، وتنعكس جليا على شكل إساءة في تشغيل النساء، ولقد شكلت الخدمات العامة ممراً لدخول النساء إلى سوق العمل. وتشكل النساء الجزء الأكبر من العاملين في القطاع العام الإسرائيلي، وعليه فإن تقليص هذا القطاع سيضر بالنساء في المقام الأول.

**سادسا: ميزانية العام ٢٠٠٩**

تعمل حكومة نتنياهو الحالية على إعداد ميزانية مزدوجة للأعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٠، وذلك بعد إقرار قانون يخول الحكومة الجديدة تمديد الفترة اللازمة للمصادقة على الميزانية بحوالي ٤ أشهر إضافية[2]، بعد أن كانت الفترة المحددة

سابقا ٤٥ يوما من موعد استلام الحكومة الجديدة مهامها الرسمية، بالإضافة إلى تحويل الميزانية إلى مشروع ثنائي الأعوام من اليوم فصاعدا.

يصل اقتراح الميزانية للعام ٢٠٠٩ إلى ٣٢٥ مليار شيكل[٣]، وهي ميزانية متأثرة جدا بالأزمة الاقتصادية الراهنة التي تمر بها إسرائيل كباقي دول العالم، بالإضافة إلى الحاجة الملحة لإيجاد المصادر المناسبة لتغطية تكلفة الحرب على قطاع غزة. وقد تمت المصادقة على اقتراح الميزانية خلال ولاية الحكومة السابقة برئاسة "إيهود أولمرت" بتأييد ثلاثة عشر وزيرا من أصل خمسة وعشرين، وقد كانت هذه الميزانية استمرارا لمنهجية الحكومة بتكريس أفضلياتها وأولوياتها للوضع العسكري، وارتكزت على فرضيات وزارة المالية وبنك إسرائيل بنمو اقتصادي نسبته ١,٥٪ خلال العام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى توجيه الضربات القاسية للشرائح الضعيفة. وكما هو معروف، أدت الانتخابات في إسرائيل إلى إلغاء كل القرارات السابقة المتعلقة بالميزانية واقتراح ميزانية مزدوجة للأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

**سابعا: سعر صرف العملات الأجنبية**

شهد الاقتصاد الإسرائيلي في العام ٢٠٠٨ عاصفة كبيرة على ضوء التراجع المستمر لسعر صرف العملات الأجنبية وخاصة سعر صرف الدولار أمام الشيكل، زاد هذا الأمر من خشية العديد من المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية وعلى رأسها اتحاد الصناعيين من ان يؤدي الشيكل القوي الى غلاء البضائع الإسرائيلية المصدّرة للأسواق الأوروبية والأميركية، مما قد يقلل الطلب عليها ويقود لخسائر مادية ملموسة. أضف إلى ذلك الخسائر الكبيرة التي تكبدتها فروع التصدير، الأمر الذي دفع ببنك إسرائيل للتدخل بشكل ملموس لمنع هبوط سعر صرف الدولار وإيقاف التدهور الحاصل في هذه الفروع.

**ثامنا: استمرار الإصلاحات الضريبية للعام ٢٠٠٨، وتشمل ضريبة القيمة المضافة، ضرائب الدخل، الضرائب المفروضة على أسواق المال، ضرائب الدخل السلبية وغيره.**

## الفصل الأول: لمحة عن تطورات الاقتصاد الإسرائيلي للعام ٢٠٠٨

### المقدمة

ازدادت حدة تباطؤ الفعاليات الاقتصادية مع انتهاء العام ٢٠٠٨ بشكل ملحوظ، وذلك بعد عدة سنوات سجل فيها الاقتصاد الإسرائيلي نموا عاليا فاق ٥٪ سنويا، ما أدى إلى تقلص نسبة البطالة بشكل جذري من ١١٪ تقريبا العام ٢٠٠٣ إلى ٤,٦٪ في نهاية العام ٢٠٠٧.

نتج هذا التباطؤ عن الأزمة المالية العالمية، ومن المتوقع ان يؤدي إلى زيادة التضخم المالي، والضغوطات المستمرة لارتفاع الأسعار العامة في إسرائيل، وهو ما بدأ بالظهور في النصف الثاني من العام ٢٠٠٧ واستمر حتى الربع الثالث من العام ٢٠٠٨، حيث فاقت نسبة التضخم المالي في هذه الفترة الحد الأعلى المعلن من قبل الحكومة والبنك المركزي ووصل إلى ٣,٨٪ [٤].

أخذت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بالتوسع تدريجيا مع أواخر العام ٢٠٠٧، وأدى هذا الوضع الجديد إلى تباطؤ الفعاليات الاقتصادية في معظم الدول خاصة الصناعية منها، وظهر تأثير الأزمة المالية العالمية جليا على الاقتصاد الإسرائيلي باعتباره جزءا من الاقتصاد العالمي، وتتضح آثار هذه الأزمة بعدة أمور أو متغيرات اقتصادية من بينها: تباطؤ بالإنتاج الاستهلاكي، تجميد للأجور وإقالات واسعة، مضاعفة دفع رسوم البطالة، تخفيض الضرائب، الاقتطاع من الميزانيات الضرورية مثل الرفاه الاجتماعي والصحة والتعليم، انخفاض المشتريات وتفضيل شراء المنتجات زهيدة الثمن، انخفاض أسعار الأسهم، هبوط قيمة أملاك الجمهور، تراجع حاد في مستويات الطلب العالمي للبضائع والمنتوجات، وتزايد عدم اليقين الاقتصادي.

وقد أدى تقلص حجم التجارة العالمية إلى هبوط التصدير الإسرائيلي لأول مرة منذ سنين طويلة، بينما أدى انخفاض مدخول الجمهور وتراجع قيمة الأجر الفعلي وازدياد عدم اليقين بالنسبة لاستمرار العمل، إلى إضعاف ثقة المستهلكين، وتباطؤ وتيرة ارتفاع الاستهلاك الخاص بشكل عام، وإلى تراجع ملحوظ على اقتناء المنتجات المعمرة بشكل خاص.

وقد أدى التباطؤ الحاصل في الفعاليات الاقتصادية، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة مصادر التمويل المختلفة والصعوبات الجمة في الحصول على اعتماد من خارج البنوك إلى تأجيل أو حتى إلغاء مشاريع استثمارية جمة لدى العديد من الشركات الإنتاجية.

تطال هذه الأزمة معظم فروع الاقتصاد: تقليص حجم الإنتاج الصناعي، انخفاض في مدخولات فروع التجارة والخدمات، تجميد كل الفعاليات في فرع البناء. إضافة إلى علامات واضحة في أسواق العمل: وقف اتساع التشغيل في القطاع الإنتاجي، ازدياد عدد العمال المقالين وتقليل في تجنيد الوظائف، ارتفاع عدد طالبي العمل وبالأخص لدى فئات الأكاديميين، ازدياد عدد طالبي مخصصات البطالة وغيره.

وتأثرت جباية الضرائب من جراء تقلص الفعاليات الاقتصادية، حيث تعمقت الفجوة بين الضرائب المجبية فعليا وبين التوقعات السابقة لحجمها، ويشمل هذا الأمر ضرائب الدخل المباشرة وغير المباشرة، وعليه من المتوقع أن يزداد العجز

الحكومي خلال العام ٢٠٠٩ . أما في أسواق المال فقد هبطت قيمة الأملاك المالية وارتفع سحب الأموال من صناديق الإئتمان بشكل ملموس، وهبطت نسبة الأرباح من معظم الأوراق المالية (وبالذات أسهم الشركات وسندات الدين) .

نتيجة لهذه التطورات السلبية خفض البنك المركزي نسبة الفائدة إلى مستوى غير مسبوق، حيث بلغت ٥ , ٢٪ [٥] .

حدت مجمل هذه التطورات بجميع الأوساط الرسمية : وزارة المالية، بنك إسرائيل، لجنة المالية التابعة للكنيست، الهستدروت[٦] واتحاد الصناعيين إلى الإعلان عن خطط لمعالجة الأزمة المالية، تشمل توسيع الاستثمارات وإعانة المصالح الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر المتضرر الأكبر من الأزمة المالية الراهنة[٧] .

**الناتج المحلي الإجمالي ونموه**

**سجلت نسبة النمو الاقتصادي في إسرائيل في الربع الأخير من العام الماضي ٢٠٠٨، تراجعا بنسبة ٥ , ٠٪، مقابل نمو إيجابي وصل إلى ٩ , ٠٪ في الربع الثالث من العام نفسه، و٢ , ٣٪ في الربع الثاني من السنة .**

ويرى مراقبون اقتصاديون أن نسبة التراجع في معدلات النمو هي دليل على الركود الاقتصادي الذي تشهده إسرائيل منذ فترة .

ووصلت نسبة النمو في العام ٢٠٠٨ إلى ٨ , ٣٪ مقابل ٤ , ٥٪ في العام ٢٠٠٧ و١ , ٥٪ في العام ٢٠٠٦، ومعدل نمو سنوي بنسبة ٦ , ٥٪ بين الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧، وذلك وفقا للمعطيات التي نشرتها دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل .

وبلغ حجم الاقتصاد الإسرائيلي ٢ , ٦٤٠ مليار شيكل[٨] (٥ , ١٥٣ مليار دولار) وكان النمو الاقتصادي في إسرائيل للعام ٢٠٠٨ أقل من النسبة التي توقعتها دائرة الإحصاء المركزية والتي قدرت أن تتجاوز ٣ , ٤٪ للفرد، فيما وصلت النسبة إلى ٢٪ فقط بعد ارتفاع بنسبة ٥ , ٣٪ في العام السابق .

وبلغ الناتج المحلي للفرد ١ , ٨٨ ألف شيكل (١ , ٢١ ألف دولار) . وقد وصل النمو في النصف الثاني من العام ٢٠٠٨ إلى ١ , ١٪ فقط مقابل ٩ , ٤٪ في النصف الأول[٩]، وقد تشجع الاقتصاديون وصناع القرار خلال الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠٠٨ بقدرة الاقتصاد الإسرائيلي على تحمل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، إذ ظلت الصادرات قوية وإنفاق المستهلكين كبيرا، غير ان هذا التفاؤل بدأ يتلاشى تدريجيا في النصف الثاني من العام نفسه، حيث تبدو الصورة فيه مغايرة تماما لما حدث في النصف الأول .

سجل الناتج الصناعي والتجاري انخفاضا بنسبة ٢ , ١٪ بعد أن كان سجل ارتفاعات متتالية في السنوات الماضية، وانخفض الإنتاج للفرد بنسبة ٣ , ٢٪ نتيجة الركود الاقتصادي . كما انخفض المصروف للاستهلاك الشخصي بنسبة ٦ , ٣٪ في الربع الأخير بعد تسجيله ارتفاعا بنسبة ٢٥ , ١٪ في الربع الثالث، الأمر الذي يعني أن مستوى الحياة في إسرائيل انخفض بنسبة ٤ , ٥٪ في المعدل السنوي .

وقد سجلت نسبة المشتريات للسيارات والأدوات الكهربائية انخفاضا بنسبة ٣٩٪، كما ارتفعت المصروفات الحكومية بنسبة ١٩٪ في الربع الأخير مقابل ٦٪ في الربع الأول، وسجلت نسبة الاستثمارات في فروع كثيرة انخفاضا بنسبة ٨ , ١٪ .

وسجلت نسبة الاستثمار في البيوت هبوطا بنسبة ٩,٧٪ وهي نسبة غير مسبوقة في السنوات الأخيرة. وأدى الركود الاقتصادي العالمي والإنخفاض في التجارة الخارجية إلى انخفاض بنسبة ٤٤٪ في تصدير البضائع والخدمات، وانخفاض بنسبة ٢١٪ في استيراد البضائع والخدمات، وهذا الأمر يفسر حقيقة كون إسرائيل دولة تعتمد بدرجة كبيرة على التجارة الثنائية، وتمثل الصادرات نحو ٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبعد نمو بلغ ٩,٥٪ في العام ٢٠٠٧ نمت الصادرات بمعدل ٦,٣٪ فقط هذا العام. ونمت الواردات بنسبة ٩,٢٪ هذا العام بعد ارتفاعها بنسبة ٣,٥٪ في العام ٢٠٠٧ ، في حين تباطأ نمو انفاق المستهلكين من ٧,٦٪. إلى ٦,٣٪.

وتعكس هذه المعطيات التباطؤ الاقتصادي العميق الذي أصاب الاقتصاد الإسرائيلي، والذي من المتوقع أن يتفاقم في العام ٢٠٠٩، نتيجة ازدياد الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا. ويتوقع بنك إسرائيل أن يسجل العام ٢٠٠٩ نسبة نمو سلبية، وارتفاعاً كبيراً في نسبة البطالة، وانخفاضاً شديداً في الصادرات خارج البلاد.

**وتوقع البنك المركزي (والذي يعدل توقعاته بشكل مستمر طبقا للتطورات الحاصلة على الصعيد المحلي والعالمي) أن يكون النمو الاقتصادي في العام ٢٠٠٩ سلبيا بنسبة تتراوح ما بين -٥,١٪ و-٨,١٪، بينما قد يكون النمو بنسبة -١,١٪ إذا طبقت الحكومة خطة تحفيز الاقتصاد بقيمة ٤,٤ مليار شيكل (١,١ مليار دولار)**[١٠].

وأوصى البنك بالإسراع بتنفيذ مشروعات في مجال المواصلات وتنفيذ تعديلات ضريبية عام ٢٠٠٩، وزيادة الإنفاق على الشركات الجديدة. كما طالب بزيادة مخصصات البطالة التي تصرفها الدولة للعاطلين عن العمل. وقدر البنك أنه إذا لم ينفذ برنامج التحفيز فإن العجز في الميزانية سيبلغ ٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠٠٩، وإذا ما زاد الإنفاق الحكومي الإجمالي على خطط التحفيز سيصل العجز إلى ٨,٥٪ من الناتج المحلي.

معنى نمو الناتج سلبيا، تقلص حجم الاقتصاد بالنسبة ذاتها، والتي تعتبر أدنى نسبة في تاريخ الاقتصاد الإسرائيلي وفقا لتقديرات محافظ بنك إسرائيل "ستانلي فيشر"، فيما أشارت التقديرات السابقة إلى أن النمو سيسجل خلال العام ٢٠٠٩ نسبة -٢,٠٪، كذلك توقع البنك المركزي الإسرائيلي أن يسجل النمو الاقتصادي في القطاع الخاص نسبة سلبية تصل إلى -٥,٢٪ وأن تصل نسبة البطالة إلى ٨٪، ما يعني ارتفاع عدد العاطلين عن العمل إلى ما يقارب الربع مليون عامل، وأن ينخفض حجم الصادرات بـ١١٪، ومن الجائز تعديل هذه المعطيات خلال الأشهر القليلة القادمة، إذ يتعلق الأمر بنمو الاقتصاد العالمي خلال الفترة ذاتها، علما أن التوقعات الحالية تعتبر التوقعات الخامسة من نوعها، حيث سبق للبنك نشر أربعة توقعات كانت أكثر تفاؤلا من التوقعات الحالية.

وقد كان التراجع الحاصل في نمو ناتج القطاع الإنتاجي[١١] لهذا العام، والذي وصل إلى ٥,٤٪ (مقارنة مع ٦,٦٪ في العام السابق)، هو السبب الرئيسي في انخفاض نسبة النمو إلى ٨,٣٪ ، علما أن ناتج هذا القطاع يشكل عمليا

المحرك الأكبر للنمو الاقتصادي المتحقق سنة بعد الأخرى (أنظر لائحة رقم ١ ورسوم ١ ، ٢ و ٣). ويعود تراجع ناتج القطاع الإنتاجي بشكل رئيسي إلى الانخفاض في الأنشطة الاقتصادية لكل من فروع البناء، والصناعة، ومن الجدير ذكره أن ناتج فروع التجارة والخدمات تراجع العام ٢٠٠٨ إلى ٤,٧٪ وأما ناتج القطاع الصناعي فقد تراجع إلى ٩,٨٪.

أدت كل هذه الأمور إلى تحقيق ناتج محلي إجمالي للفرد بلغ ٢١،١ ألف دولار، وهو يشكل ارتفاعا بنسبة ١,٢٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٧، ما يضمن له المرتبة الثامنة عشرة على قائمة OECD [١٢] العالمية متراجعا من المرتبة السادسة عشرة العام ٢٠٠٧.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الولايات المتحدة ٤٣,٧ ألف دولار، وفي اليابان ٣٥,٦ ألف دولار، وفي النمسا ٣٤,٤ ألف دولار، وفي أيطاليا ٢٨,٢ ألف دولار، وفي نيوزيلاندا ٢٥,٩ ألف دولار، وفي كوريا الجنوبية ٢٢,٣ ألف دولار (أنظر رسوم رقم ١ ، ٢ و ٣ فيما يلي)[١٣].

لائحة رقم 1: المؤشرات الإقتصادية الرئيسية 2008

| المقياس | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار) | 127.9 | 133.7 | 140.5 | 147.9 | 153.5 |
| نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (%) | 4.3% | 5.2% | 5.1% | 5.3% | 3.8% |
| الناتج المحلي الإجمالي للفرد (آلاف الدولارات) | 18 | 18.7 | 19.9 | 20.7 | 21.1 |
| نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي للفرد (%) | 3.0% | 3.4% | 3.2% | 3.2% | 2.0% |
| صادرات البضائع والخدمات (مليار دولار) | 52.8 | 57.9 | 62.6 | 5.9% ↑ | 3.6% |
| واردات البضائع والخدمات (مليار الدولارات) | 52.3 | 57.5 | 61.7 | 5.3% ↑ | 2.9% |
| نمو القطاع الإنتاجي (%) | 4.2% | 5.1% | 5.3% | 6.6% | 5.4% |
| نمو فروع التجارة والخدمات (%) | 4.9% | 6.2% | 7.9% | 8.9% | 7.4% |
| نمو ناتج القطاع الصناعي (%) | 6.9% | 8.4% | 9.1% | 10.9% | 8.9% |

المصدر: دائرة الإحصاءات المركزية، بنك إسرائيل ووزارة المالية

**يبدو أن الاقتصاد الإسرائيلي سيعود في الفترة القريبة إلى حالته الطبيعية المتميزة بتقلبات جمة كما كان يشهدها على مرّ السنين.** فأحياناً يتميز الاقتصاد الإسرائيلي بفترات ازدهار تصل فيها معدلات النمو الفعلية للناتج المحلي إلى أكثر من ٥٪، وهي نسبة لم تشهد لها العديد من الدول المتطورة مثيلاً، وأحيانا أخرى نجد أن فترات الكساد والركود الاقتصادي تهيمن، إذ تنخفض نسب النمو بشكل ملحوظ ويتراجع الناتج الفعلي كما يحدث مع بداية العام ٢٠٠٩، اذ يتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي والناتج المحلي للفرد سلبياً كما أعلن محافظ البنك المركزي مع نهاية العام ٢٠٠٨.

تنتج هذه التقلبات من عوامل داخلية وخارجية، وقد يكون أحد الأسباب الرئيسية لها عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي تعيشه إسرائيل منذ نشوئها العام ١٩٤٨، وتؤكد الفترة الأخيرة (نهاية العام ٢٠٠٨) أهمية تأثير هذين العاملين في تضعضع أركان الاقتصاد، فللعامل السياسي مظاهره الداخلية والخارجية أيضاً.

من بين المظاهر الداخلية: استبدال الحزب الحاكم وإجراء انتخابات بوتيرة عالية تضعف الأسس الاقتصادية التي ترتكز عليها الدولة، إذ ينتهج كل حزب سياسة اقتصادية تختلف كلياً عن الفلسفة المنتهجة لدى سابقيه، وهذا ما حصل في نهاية العام ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩ حيث انتزع حزب "الليكود" اليميني الحكم من حزب "كاديما"، وتم على أثر ذلك استبدال معظم صناع القرار وخاصة في المجال الاقتصادي.

ومن الجدير ذكره أن تعيين وزير المالية الجديد "يوفال شطاينيتس" لاقى معارضة شديدة من قبل العديد من الجهات الرسمية في إسرائيل، وعليه فمن المتوقع أن تتغير السياسة الاقتصادية المنتهجة، والتي تختلف كليا عما يؤمن به كل من رئيس الوزراء السابق "إيهود أولمرت" ووزير ماليته "روني بار-أون".

من جهة أخرى يؤدي عدم الإستقرار الأمني إلى ضعف الاقتصاد وتكبيده خسائر فادحة، وتغيير سلم الأفضليات وطرق توزيع الموارد، فإذا نظرنا إلى تاريخ إسرائيل نجد أن هذا العامل ينبع مباشرة من حالة الحرب الدائمة التي تعلنها إسرائيل على الفلسطينيين والعالم العربي، وقد تجلى هذا الأمر بالعدوان على قطاع غزة والذي استنفد موارد اقتصادية عديدة قد تعمق الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تعيشها إسرائيل مع معظم دول العالم.

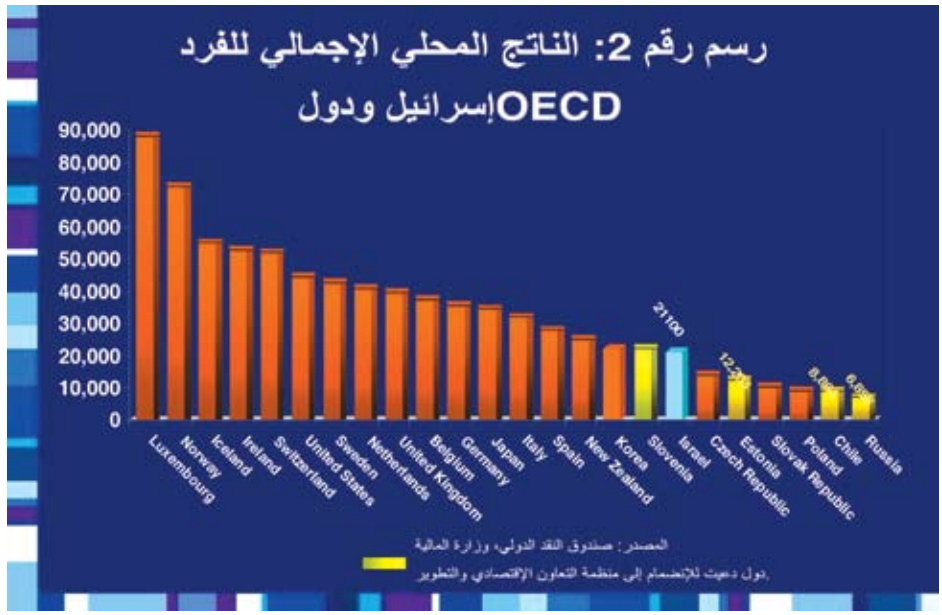
رسم رقم 2: الناتج المحلي الإجمالي للفرد
إسرائيل ودول OECD
90,000
80,000
70,000
60,000
50,000
40,000
30,000
20,000
10,000
0
Luxembourg
Norway
Iceland
Ireland
Switzerland
United States
Sweden
Netherlands
United Kingdom
Belgium
Germany
Japan
Italy
Spain
New Zealand
Korea
Slovenia
Israel
Czech Republic
Estonia
Slovak Republic
Poland
Chile
Rusia
21100
المصدر: صندوق النقد الدولي، وزارة المالية
دول دعيت للإنضمام إلى منظمة التعاون الإقتصادي والتطوير.

رسم رقم 3: مركبات الناتج المحلي الإجمالي
نسبة النمو السنوية (%)
20
15
10
5
0
-5
-10
2002
2003
2004
2005
2006
2007
2008
الإستهلاك الخاص
الإستهلاك الحكومي
الإستثمارات
تصدير البضائع والخدمات
المصدر: دائرة الإحصاءات المركزية، وزارة المالية

**العمالة والأجور**

بلغ عدد المشتركين في قوة العمل المدني ٢,٩٨١ مليون شخص، منهم ٢,٧٩٢ مليون مشتغل و ١٨٩ ألف شخص عاطل عن العمل. وكان عدد الرجال المشتغلين ١,٤٨٩ مليون عامل، يضاهي عددهم في الربع الثالث من العام ٢٠٠٨، و ١,٣٠٣ مليون عاملة مقابل ١,٢٩١ في الربع الثالث من العام نفسه.

وصلت نسبة المشاركة في قوة العمل في الربع الأخير من ٢٠٠٨ إلى ٥٦,٦٪ مقابل ٥٦,٤٪ في نهاية العام ٢٠٠٧. وارتفعت النسبة بين الرجال إلى ٦١,٨٪ بدلا من ٦١,٧٪ أما نسبة المشاركة لدى النساء فارتفعت من ٥١,٤٪ إلى ٥١,٦٪. ولكن هذه النسبة لا زالت الأدنى بين الدول الغربية خاصة، وذلك بسبب المشاركة المتدنية للقطاع اليهودي الأصولي (الحرديم) والبالغة ٤٥٪ من القوة العاملة، وكذلك مشاركة العرب الفلسطينيين في إسرائيل والبالغة ٣٩٪ (أنظر رسم ٤).

في المقابل، هبط عدد المشتغلين بوظائف كاملة بنسبة ١,٤٪ (٧٥ ألف مشتغل)، بينما ارتفع عدد المشتغلين بوظائف جزئية بحوالي ٥٨ ألف مشتغل، وعليه فقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى ٦,٣٪ في الربع الأخير من ٢٠٠٨، بعد أن كانت ٦٪ فقط عند انتهاء الربع الثالث من العام ٢٠٠٨، وقد كان ارتفاع نسبة البطالة لدى النساء ملحوظا أكثر (من ٥,٧٪ إلى ٦,٦٪) مقابل (من ٥,٦٪ إلى ٦,١٪) لدى الرجال.

يذكر أن نسبة البطالة كانت قد وصلت في نهاية ٢٠٠٧ إلى ٧,٣٪ (وهم نحو ١٩٤ ألف عاطل عن العمل)، قياسا إلى ٢٤٠ ألف عامل شكلوا نسبة ٧,٨٪ عند نهاية ٢٠٠٦، مع العلم أن نسبة البطالة خلال العام ٢٠٠٤ كانت ١٠,٧٪، وهي أعلى نسبة خلال الستة عشر عاما الماضية.

كانت نسبة البطالة المسجلة مع نهاية العام ٢٠٠٧ هي الأدنى منذ أحد عشر عاما، وفقا لاستطلاع القوة البشرية الصادر عن دائرة الإحصاءات المركزية، وعليه فإن نسبة البطالة المسجلة في نهاية الربع الثالث من العام ٢٠٠٨ (٦٪) هي الأدنى منذ تسعة عشر عاما.

يعد العاطلون عن العمل حسب دائرة الإحصاءات المركزية أناس لم يعملوا ولو ساعة واحدة في أسبوع الاستطلاع، وبحثوا عن عمل على نحو نشيط في الأسابيع الأربعة الأخيرة التي سبقته، بالتسجيل في مكاتب العمل، والتوجه الشخصي أو برسالة إلى رب عملٍ وما شابه، وكان يمكنهم بدء العمل في أسبوع الاستطلاع لو عرض عليهم عمل ملائم. وقد أحتسبت معطيات اتجاه نسبة غير العاملين بعد حسم التأثيرات الموسمية.

تجدر الإشارة هنا أن التباطؤ الملحوظ في سوق العمل حدث في مستوى التشغيل في القطاع الإنتاجي، حيث **طرأ وقف كلي لتوسع التشغيل الذي ميز القطاع مع بداية ومنتصف العام ٢٠٠٨**، بالإضافة إلى تقليل عدد الساعات المخصصة العامل. هذه الظاهرة إن دلت على شيء فهي تدل على دخول الاقتصاد في مرحلة ركود عميق، كما حدث تماما مع اندلاع الانتفاضة الثانية العام ٢٠٠٠ عندما بدأ المشغلون تقليل عدد ساعات العمل لعمالهم وفصلهم في مرحلة لاحقة.

تتجلى بوادر الأزمة الاقتصادية في سوق العمل من خلال متغيرات أخرى منها: هبوط عدد وظائف الأجيرين في القطاعات المختلفة وعلى الأخص في القطاع الإنتاجي وذلك بعد ارتفاعه عدة سنوات متتالية، هبوط عدد الوظائف الشاغرة لدى المشغلين، تحول ميزان التشغيل إلى سلبي لأول مرة منذ العام ٢٠٠٣. وقد شملت هذه الظواهر كل فروع الاقتصاد، وعليه هبط الطلب على العمال من قبل المشغلين هبوطا حادا وارتفع عدد طالبي العمل وخصوصا من قبل الأكاديميين، بالإضافة إلى ارتفاع عدد الطلبات المقدمة للحصول على رسوم بطالة.

يتجلى التباطؤ الحاصل في الفعاليات الاقتصادية بتآكل الأجر الفعلي بنسبة ٢,٤٪، وهبوط معدل الأجر للأجير الواحد إلى ٧٦٨٩ شيكلا (١٨٤٤ دولارا) بعد أن كان ٧٧٥٤ شيكلا في نهاية العام ٢٠٠٧، مرتفعا بذلك ٣٪ عما كان عليه العام ٢٠٠٦.

ولكن إذا أمعنا النظر وحللنا تطورات دخل العمال في إسرائيل قد نجد صورة غير متكافئة تماما. هنالك تفاوت ملحوظ في الدخل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة إذ تفيد مؤشرات دائرة الإحصاءات المركزية ووزارة المالية إلى أن الدخل المتوسط الشهري في قطاع الصناعة يعلو الدخل العام بنسبة ٤٠٪، ويصل في الوقت الراهن إلى ١٠،٧٠٠ شيكل (٢٥٦٦ دولارا). هذا التفاوت يبرز أيضا داخل قطاع الصناعة نفسه، فقد كانت قيمة الدخل المتوسط الشهري في قطاع التكنولوجيا الرفيعة أكثر من ٢٠ ألف شيكل (٤٧٩٧ دولارا)، وفي صناعة التكنولوجيا المختلطة ١٥ ألف شيكل (٣٥٧٩ دولارا)، فيما بلغ في الصناعات التقليدية ٨ آلاف شيكل ويقارب معدل الدخل العام.

بدا هذا التفاوت جليا بين الفئات العشرية المختلفة، ففي أعقاب الطفرة التي شهدها النمو الاقتصادي بين الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٧ لم تحرز سوى الفئتين العشريتين الأكثر ثراء، ولا سيما الأولى بينهما، ارتفاعا في حصتيهما من كعكة الدخل، وقد استمرت الظاهرة خلال العام ٢٠٠٨ رغم صعوبة الأوضاع، خاصة في الربع الأخير من العام ٢٠٠٨.

فقد أحرزت الفئتان المذكورتان على مدى السنوات الماضية ارتفاعا متتاليا في نصيبهما من كعكة الدخل بلغ في العام ٢٠٠٤ نسبة ٤٤,٢٪، وفي العام ٢٠٠٥ إلى ٤٤,٧٪، وإلى ٤٤,٨٪ في العام ٢٠٠٦، وإلى ٤٤,٩٪ في العام ٢٠٠٧، وإلى ٤٥,١ في العام ٢٠٠٨.

وقد بلغ متوسط دخل الأسرة الشهري للفئة العشرية الأكثر ثراء في العام ٢٠٠٨ حوالي ٤٣،٦٩٨ شيكلا، وهو ارتفاع بنسبة ٢,٦٪ عما كان عليه في العام ٢٠٠٧ ويعادل نحو ٤ أضعاف متوسط دخل الأسرة المتوسط في الفئة العشرية الخامسة. في المقابل طرأ انخفاض في حصة الفئات العشرية السبع الدنيا، فيما بقيت حصة الفئة العشرية الثامنة على حالها (أنظر لائحة رقم ٢).

**الصناعة**

**نما فرع الصناعة في النصف الأول من العام ٢٠٠٨ بنسبة ٦٪ مقارنة مع نهاية ٢٠٠٧ ، وهو استمرار للنمو المتواصل منذ العام ٢٠٠٤ ، وعليه فقد نمت الصناعة بنسبة ٣٥٪ حتى هذه الفترة**، ولكن مع بداية النصف الثاني من السنة نفسها، انقلبت هذه التطورات من نمو سريع إلى تراجع أدى إلى تقليص كل النمو الحاصل في النصف الأول من العام ٢٠٠٨ ،

ومن هنا عاد الناتج الصناعي في نهاية ٢٠٠٨ إلى ما كان عليه عند نهاية ٢٠٠٧ أو حتى أقل منه .

**كان نمو فروع الكيمياء والأدوية هو المحرك الرئيسي لنمو الصناعة في النصف الأول من العام ٢٠٠٨** حيث نما بمعدل ٣٢٪ ، بينما نمت باقي فروع الصناعة بمعدل ١٪ فقط .

نشر إتحاد الصناعيين مع بداية ٢٠٠٨ استطلاعا حول توقعات أرباب العمل ، كشف النقاب مسبقا عن التغيير الذي طرأ فعليا في النصف الثاني من العام ٢٠٠٨ والذي نشرت نتائجه رسميا من قبل دائرة الإحصاء المركزي في نهاية الربع الثالث من السنة نفسها . كانت هذه التوقعات حيوية من أجل معرفة كيفية التعامل مع الأزمة المالية ، ولو استغلت هذه الفترة من أجل وضع سياسة مالية مناسبة (كما فعل محافظ بنك إسرائيل في سياسته النقدية) قد يكون وضع فروع الصناعة أفضل بكثير مما كانت عليه في نهاية السنة ، وبالأخص فيما يتعلق بسيولة أفضل للشركات الصناعية .

كان النمو الصناعي في بداية ٢٠٠٨ نتيجة لازدياد حاد في التصدير إلى جانب ارتفاع متجدد في المبيعات للسوق المحلية . وصل مدخول الصناعة إلى ٤٠٦,٥ مليار شيكل (٩٧,٥ مليار دولار) منها ١٦٧,٢ مليار شيكل (٤٠,١ مليار دولار) تصدير للخارج .

ويمكننا تفسير التباطؤ الإجمالي في الصناعة عن طريق التباطؤ الحاصل بفروع الصناعات التكنولوجية الرفيعة " الهاي تك " ، والتي نمت خلال العام ٢٠٠٨ بنسبة ٢٪ فقط ، وذلك بعد نمو حاد خلال السنوات ٢٠٠٤ – ٢٠٠٦ بمعدل ١٤٪ سنويا . وبالرغم من النمو الضئيل في فروع " الهاي تك " فإن هذه الفروع ساهمت بحوالي ٤٠٪ من مجمل الإنتاج الصناعي ، وقد جسّد نمو " الهاي تك " السريع خلال العقد المنصرم تغييرا بنيويا جذريا في فرع الصناعة ، يتلخص بوتيرة استيعاب عمال جدد مساوية لنسبة نمو الصناعة ، مما يعكس تراجعا خفيفا في نتاج العمل في فرع الصناعة ، وبالفعل فإن المعطيات تشير إلى تراجع بنسبة ٠,٣٪ في العام ٢٠٠٨ وذلك بعد خمس سنوات متواصلة من ارتفاع نتاج العمل في الصناعة بمعدل ٣,٥٪ سنويا .

نما التصدير الصناعي الفعلي في العام ٢٠٠٨ بنسبة ٧٪ ما يشكل تراجعا ملموسا عما كان عليه في العام٢٠٠٧ ، إذ كان نمو التصدير الصناعي آنذاك ١٦,٩٪ . وبالمقابل ، تباطأت وتيرة توسع فروع التصدير الصناعي (ما عدا الفروع الكيميائية والأدوية) من ارتفاع سنوي يصل إلى ١١,٥٪ في العام ٢٠٠٥ إلى ارتفاع بنسبة ٤٪ سنة ٢٠٠٨ .

وقد ساهم الوضع الاقتصادي العالمي بنمو التصدير الصناعي بشكل ملموس (أنظر رسم رقم ٥) ، وبالأخص تطوير فرع التكنولوجيا الرفيعة (الهاي تك) ، ويمكن القول إن هذا العامل ساعد المصدر الإسرائيلي على زيادة مبيعاته في الأسواق العالمية ، ولكنه اضطر بالمقابل أن يواجه التآكل الواضح في أرباحه ، وابتداء من العام ٢٠٠٨ مواجهة التراجع على الطلب العالمي ، إذ من المعروف أن نمو تجارة البضائع والمنتوجات العالمية تراجع بشكل ملموس من ٧,٨٪ في العام ٢٠٠٧ إلى ٤,٤٪ في ٢٠٠٨العام .

من بين العوامل المفسرة لتآكل أرباح التصدير كان الارتفاع الحاد والشاذ (٣٥٪) في كلفة العمل للوحدة الإنتاجية الواحدة المصدرة خلال مدة عامين من الزمن ، مع العلم أن ارتفاعها خلال السنوات التسع السابقة كان ٣٣٪ فقط .

ويعود ارتفاع كلفة العمل للوحدة الإنتاجية الواحدة إلى الارتفاع الحاد في مستوى الأجور الفعلية خلال الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ [١٤].

إضافة لذلك، **كان انهيار سعر صرف الدولار[١٥] بأكثر من ٣٠٪ من بين العوامل الرئيسية لتآكل أرباح التصدير**، وارتفاع اسعار المواد الخام اللازمة للصناعة بنسبة ٥٢٪، وارتفاع بنسبة ١٧٪ في أسعار التصدير.

ارتفع عدد العمال في فروع الصناعة بنسبة ١,٨٪ بعد ارتفاعه بنسبة ٦٪ عام ٢٠٠٧، أي بما معناه استيعاب ٦٤٠٠ شخص لهذه الفروع. وقد شمل هذا الاستيعاب كل الفروع الصناعية، وعلى النحو التالي: ٣٥٪ من العمال الجدد تم استيعابهم في فروع الصناعات التكنولوجية المتطورة، وذلك رغم تراجع نمو الإنتاج في هذه الفروع مقارنة مع الأربع سنوات السابقة، ٣٠٪ من العمال الجدد تم استيعابهم في فروع التكنولوجيا المختلطة، وأما الباقي فقد تم استيعابهم بشكل متساو بين فروع الصناعات التقليدية وفروع الصناعات الرفيعة.

وقد ازداد عدد العمال في فروع الغذاء والمشروبات، فروع المواد الكيميائية، فرع الأدوية، المراقبة الطبية، المطاط والبلاستيك، ولكن بالمقابل قل عدد العاملين في فروع المجوهرات، فروع الطباعة ودور النشر، وفي بعض فروع الهاي تك. ومن بين مجمل العاملين في فروع الصناعة عمل ٦٠٪ في فروع الصناعة التقليدية والتقليدية-المختلطة. وقد سجلت فروع الصناعة المختلفة تباطؤاً باستيعاب العمال، بل انتقل بعضهم إلى فصل العمال وخصوصا في فروع الصناعة التقليدية، وذلك بعد ٤ سنوات متواصلة من استيعاب عمال جدد بنسبة ١٪ للسنة.

أما بالنسبة **للصناعات العسكرية، فتعتبر إحدى دعائم الاقتصاد الإسرائيلي، وتشكل صادرات الأسلحة الإسرائيلية نسبة عالية منها تصل إلى أكثر من ٧٥٪ من إجماليها**، الأمر الذي يرجع في الأساس للاهتمام الذي أولته الإستراتيجية

الإسرائيلية الشاملة في بُعديها العسكري والاقتصادي إلى الصناعة الحربية الإسرائيلية. وقد بلغ حجم إنتاج الصناعات العسكرية حوالي ٥٪ من مجمل الناتج المحلي الإجمالي، وعليه تصبح إسرائيل رابع مصدر عالمي للاسلحة متجاوزة للمرة الاولى بريطانيا في هذه القطاع.

وتجدر الإشارة إلى أن **الصناعات العسكرية الإسرائيلية توظف نحو ١٣٥ ألف عامل، أو ما يعادل ١٠٪ من إجمالي العمالة الإسرائيلية في القطاع الإنتاجي**.

وقد تأسست الصناعات العسكرية العام ١٩٣٣، وتحولت من شركة منتجة للأسلحة والذخيرة الأساسية إلى شركة تنتج كل أنواع الأسلحة، بما في ذلك معدات فضائية. تعتمد الصناعات العسكرية اعتمادا كليا على التكنولوجيا الرفيعة (الهاي – تك)، وهي تعمل في عدة مجالات منها الدبابات، الطائرات، الأسلحة الالكترونية، الصواريخ، الأسلحة الخفيفة، المدرعات وغيرها.

وإذا أمعنا النظر في الصناعات العسكرية الإسرائيلية يمكننا استنتاج ما يلي:

- **أولا**: إرتباط التطور التدريجي للتصنيع الحربي الإسرائيلي على نحو وثيق، بالمهمات التي وضعها المشروع الإسرائيلي نفسه.
- **ثانيا**: قطعت إسرائيل، بمعيار حجم القوى والوسائط المستخدمة في التصنيع الحربي الإسرائيلي، أشواطاً مديدة على طريق التحول إلى دولة عظمى، من حيث القدرة على إنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة.
- **ثالثا**: تقدم صادرات الصناعات العسكرية الإسرائيلية صورة مركبة بثلاثة أبعاد، هي: الحالة الإنتاجية لهذه الصناعات، ومدى النجاح الإسرائيلي في بناء العلاقات أو التغلغل على المستوى العالمي، وتوظيف صادرات الأسلحة في خدمة الإستراتيجية العليا لإسرائيل، ووجود علاقة عضوية بين التصنيع الحربي الإسرائيلي والدعم الأميركي لإسرائيل في الميادين الاقتصادية والعسكرية والسياسية كافة؛ واتسام هذه العلاقة بصفة الاستناد الدائم إلى قاعدة التحالف والمصالح المشتركة، سواء في ميدان الصراع ضد العرب أم في الدور الوظيفي للمشروع الإسرائيلي في المنطقة على المدى الطويل. وهو ما يفسر التركيز الأميركي على تفوق إسرائيل في مواجهة الدول العربية.
- **رابعا**: تتعرض الصناعات العسكرية الإسرائيلية لكثير من المشكلات الذاتية والموضوعية، بعضها ناجم عن هويتها ودورها وتأثرها بالواقعين الاجتماعي والاقتصادي القائمين في الدولة، وبعضها الآخر ناجم عن المناخ العام الذي يحيط بعملية التصنيع الحربي في العالم.

**الصناعات التكنولوجية الرفيعة (الهاي تك)**

**تقلصت أرباح فرع الصناعات التكنولوجية الرفيعة (الهاي تك) بنسبة ٥٪ فقط خلال العام ٢٠٠٨**، كما نمت مداخيل أكبر ٢٧ شركة إسرائيلية في بورصة "وول ستريت" بنسبة ١٠٪ مقارنة مع ٢٠٠٧، وإن كان تآكل الربح بمستوى "يمكن احتماله" فان التوقعات تشير إلى مستقبل لا يبشر بخير.

يعتبر فرع الصناعات التكنولوجية الرفيعة محرك نمو الاقتصاد، وعليه فهو أول من يتأثر من عواقب الأزمات المالية.

وبعد سنين عديدة من جذب هذا الفرع للعمال من خلال دفع رواتب عالية وإعطاء فوائد ومنافع جمة، وصلت التقليصات بدورها، لتأخذ شكلا رمزيا في البداية، تمثل بتقليل عدد السفرات لخارج البلاد وتوسع ليشمل إلغاء جزئيا أو كليا لتمويل الوجبات الغذائية، وانتهي بتقليص حاد في الأجور وإقالة عمال. وقد كان على رأس المتضررين مدراء المشاريع ومدراء المراتب العليا الموجودون في أعلى السلم الإداري، حيث تقلص أجرهم بنسبة ١٩٪. أما العمال الجدد (أصحاب خبرة حتى عامين) فقد تقلص أجرهم ١٢٪ وتقلص أجر المدراء أصحاب خبرة ١٠ سنوات أو أكثر بنسبة ٣٤٪، ولكن الغريب في الأمر أن المدراء العامين لشركات الهاي تك " تقلص أجرهم بنسبة ٥٪ فقط.

هبط توظيف الأموال في فرع الصناعات التكنولوجية الرفيعة بنسبة ٢٢٪ في الربع الأخير من العام ٢٠٠٨ ووصل إلى ١,٦٤ مليار شيكل (٣٩٤ مليون دولار) ولكن إذا أخذنا بعين الإعتبار توظيف الأموال الكلي خلال العام ٢٠٠٨، نجد أنه سجل رقما قياسيا في السنوات الثماني السابقة ووصل إلى ٨,٦٧ مليار شيكل (٢,٠٨ مليار دولار).

في المقابل هبط الطلب العام على العمال في هذه الفروع بنسبة ٩٪ حيث وصل إلى ٢٥١١٠ طلب مقارنة مع ٢٧٢٠٠ طلب في الربع الثالث، ومقارنة مع ٣٦٨٢٥ طلبا في الربع الرابع من ٢٠٠٨ (هبوط بنسبة ٣٣٪).

وقد دلت تقارير دائرة الإحصاء المركزية أن هبوط الطلب شمل تقريبا جميع المجالات ما عدا فرع البرامج المحوسبة. وقد تبين من استطلاعات أجرتها دائرة الحصاء المركزية أن ٧٣٪ من شركات التكنولوجيا الرفيعة تنوي إقالة ١٢٪-١٥٪ من مجمل عمالها خلال الفترة القريبة، وسيصل مجمل العمال المفصولين من هذه الشركات إلى ٣٥٠٠٠ عامل، وتتوقع هذه الشركات هبوط مدخولاتها السنوية بنسب تتراوح بين ١٢٪-٢٩٪، ودخلت ٥٦٪ منها بمشاكل اعتماد مختلفة.

**الزراعة**

وصلت قيمة الإنتاج الزراعي في العام ٢٠٠٨ إلى ٢٤,٨ مليار شيكل (٥,٦ مليار دولار)، منها ١٤,٤ مليار شيكل إنتاج نباتي والباقي إنتاج حيواني، وتشكل هذه القيمة ارتفاعا بنسبة ٨,٧٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٧. كان الناتج المحلي الإجمالي في فرع الزراعة[١٦] ٩,٩ مليار شيكل وأما الناتج المحلي الصافي فكان ٧,٨ مليار شيكل.

حصل المزارعون عام ٢٠٠٨ على تعويضات مختلقة من شركات التأمين أو من الدولة (بسبب الصقيع الذي دمر محاصيل زراعية كثيرة) بمبلغ ١,٣ مليار شيكل وهو ارتفاع بنسبة ٨٧٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٧.

هبطت كمية الإنتاج الزراعي خلال العام ٢٠٠٨ بحوالي ٥٪ في حين هبط الإنتاج النباتي بنسبة ٤,٤٪[١٧]، وارتفع الإنتاج الحيواني بنسبة ٦,٣٪. وبالمقابل ارتفعت أسعار الإنتاج الزراعي بنسبة ٥,١٤٪، ما يعني ارتفاع قيمة الإنتاج الزراعي بنسبة ٨,٧٪ كما ذكر سابقا[١٨].

**هبط التصدير الزراعي عام ٢٠٠٨ بنسبة ٢١٪ مقابل عام ٢٠٠٧**، وكان الهبوط الأكبر بتصدير الخضار والبطاطا (٢٦٪)، رافقه هبوط في أسعار التصدير بنسبة ٥,١٣٪. بالإضافة لذلك هبط تصدير الحمضيات بنسبة ٨,٢٪ ولكن مع ارتفاع أسعار التصدير بنسبة ٥,٢٨٪.

ارتفعت عام ٢٠٠٨ أسعار مدخلات الإنتاج أو أسعار المواد الخام في فرع الزراعة بنسبة ١٦٪، بعد أن ارتفعت

بنسبة ٨٪ فقط في العام ٢٠٠٧ مقارنة مع ٢٠٠٦ . وقد سجل ارتفاع في أسعار معظم مركبات العوامل الإنتاجية بنسب تتراوح بين ٨ , ٢٪ (مواد التعبئة) إلى ٦١٪ (السماد والزبل) . هذا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار اوقود، الزيوت والكهرباء (١ , ٢٦٪) والشعير (٢ , ٢٠٪) .

وقد وضعت وزارة الزراعة أهدافا لعام ٢٠٠٩ تتلخص في مواجهة الأزمة المالية الحادة، ومواجهة النقص الشديد في كميات المياه، والمحافظة على المناطق المفتوحة، وتشجيع الزراعة البيئية وبالأخص في منطقة مركز البلاد. وقد لخصت وزارة الزراعة تأثر الفرع بعدة أمور، كان أهمها انهيار سعر صرف العملات الأجنبية في التصدير الزراعي، هبوط الطلب على الإنتاج الزراعي ذي الجودة العالية، صعوبات تمويل واعتماد بسبب الأزمة المالية، أزمة المياه المعدة للري والتاثير السلبي للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة[١٩] .

وتوقعت الوزارة أن تتضرر معظم الفروع المعتمدة على التكنولوجيا الزراعية عام ٢٠٠٩، إذ يكاد القطاع الزراعي يعتمد كلياً على الأبحاث والتطوير، ويتم تطبيق الأبحاث في هذا المجال بالتعاون بين المزارعين والباحثين، وتنقل نتائج الأبحاث إلى الحقل بسرعة عن طريق شبكة واسعة للخدمات .

**نسبة العاملين في مجال الزراعة من بين إجمالي العاملين في قطاعات الاقتصاد عام ٢٠٠٧ كانت ٩ , ٢٪، وفي العام ٢٠٠٨ كانت ٥ , ٢٪ . وبلغ متوسط الأجر الشهري في مجال الزراعة ٣٨٩٥ شيكلا في العام ٢٠٠٧ وفي العام ٢٠٠٧ بلغ ٣٧٦٥** شيكلاً، وهو يعد من أقل الأجور على الإطلاق في إسرائيل .

يعتمد فرع الزراعة في إسرائيل اعتمادا كليا على عمال من غير اليهود، وتبلغ نسبة اليهود العاملين في الزراعة حاليا ١٥٪ فقط من إجمالي العاملين في هذا المجال . أما باقي العاملين في الزراعة فهم من العمال الأجانب (ويصل عددهم نحو ٣٠ ألف عامل، معظمهم من دول شرق آسيا مثل تايلاند والصين) والأقلية الفلسطينية في إسرائيل (ويصل عددهم نحو عشرة آلاف عامل) . وقد زاد عدد العمال الأجانب خلال السنوات الاخيرة، خلافا للإلتزام الحكومي المستمر بخفض عددهم، وبالتالي تغلق الباب في وجه آلاف العمال المحليين . ويفضل ألمزارعون الإسرائيليون العمال الأجانب لأن أجورهم زهيدة . ويصل معدل أجر عامل الزارعة التايلاندي ١٥٠ ، ٣ شيكلا شهريا حسب تقرير مراقب الدولة [٢٠]، بما في ذلك الساعات الاضافية الكثيرة، مع العلم أن الحد الأدنى للأجور ٧٣٥، ٣ شيكلا تقريبا، بدون احتساب الساعات الأضافية .

ويعمل معهد فولكاني[٢١] بشكل مستمر وبالتعاون مع دول أخرى على استخدام أساليب علمية متطورة وتطوير التكنولوجيا الزراعية في الري بالتنقيط واستخدام الطاقة الشمسية لتحسين التربة واستغلال مياه الصّرف الصحي في الزراعة .

**السياحة**

وصل عدد السياح القادمين الى إسرائيل عام ٢٠٠٨ إلى ٣ ملايين سائح، منهم ٥ , ٢ مليون سائح بقوا في إسرائيل لمدة تزيد عن ٢٤ ساعة، والباقي زوار عابرون لعدة ساعات . يشكل هذا العدد من السياح القادمين ارتفاعاً بنسبة ٤٢٪ مقارنة مع ٢٠٠٧العام، حيث وصل عدد السياح الإجمالي إلى ١ , ٢ مليون سائح . وقد قدم ٢٧٪ من مجمل السياح من الولايات

المتحدة وأميركا الجنوبية، ٦١٪ من أوروبا، منهم ١١٪ من روسيا، ٧٪ من آسيا، ٣٪ من أفريقيا والباقي من دول أخرى.

ارتفع المدخول الإجمالي من السياحة الوافدة من ١١,٧ مليار شيكل (٢,٨ مليار دولار) إلى أكثر من ١٥ مليار شيكل (٣,٦ مليار دولار)، ولكن المدخول من الزائر الواحد هبط من ٦٤٦٠ شيكلا (١٥٥٠ دولارا) عام ١٩٩٩ إلى ٥٠٠٠ شيكل (١٢٠٠ دولار) عام ٢٠٠٨، وذلك بسبب ارتفاع عدد الزائرين لبضع ساعات لا تتعدى ٢٤ ساعة.

كان عدد النزلاء الكلي في الفنادق الإسرائيلية ٢١,٣ مليون شخص منهم ١١,٣ مليون نزيل محلي، والباقي نزلاء من خارج إسرائيل. هبط عدد النزلاء الإسرائيليين في الفنادق من ١٢,٥ مليون عام ٢٠٠٦ إلى ١٢,١ مليون عام ٢٠٠٧ وإلى ١١,٣ مليون عام ٢٠٠٨، وبالمقابل ازداد عدد النزلاء الأجانب من٦,٨ مليون عام ٢٠٠٦ إلى ١٠ مليون عام ٢٠٠٨. ووصلت نسبة الغرف المحجوزة عام ٢٠٠٨ إلى ٦٥٪ (بمعدل سنوي) وهي أعلى نسبة خلال العقد الأخير.

ارتفع عدد العمال في فرع السياحة بنسبة ٤٪ خلال ٢٠٠٨ ووصل إلى ١٠٤٠٠٠ عامل، منهم ٣٢ ألف عامل يعملون في الفنادق، وبالمقابل ارتفع المدخول الإجمالي للسياحة بنسبة ١٠٪ ليصل إلى ١٢,٢ مليار شيكل (حوالي ٣ مليار دولار).

ارتفعت أسعار العوامل الإنتاجية في فرع السياحة على النحو التالي: ارتفاع معدل الأجر بنسبة ٥٪، ارتفاع أسعار الغذاء بنسبة ١٣٪، ارتفاع أسعار الطاقة بنسبة ١٥٪، ارتفاع سعر المياه بنسبة ٤٥٪. وقد أدت هذه الارتفاعات إلى إضافة مصاريف سنوية بمبلغ ٤٠٠ مليون شيكل (٩٥,٩ مليون دولار).

**ويتوقع مسؤولو وزارة السياحة أن تكون سنة ٢٠٠٩ سنة صعبة جدا لفرع السياحة حيث سيهبط عدد السياح القادمين حسب التوقعات بنسبة ٢٥٪** وسيصل ٢,٣ مليون سائح، وسيتم فقدان ٢٠٠٠٠ مكان عمل، وهبوط الناتج المحلي الإجمالي لفرع السياحة بمبلغ ٣,٩ مليار شيكل (٠,٩٣ مليار دولار)، أما على الصعيد المحلي فيتوقع هبوط عدد النزلاء الإسرائيليين في الفنادق بحوالي ١ مليون نزيل، ما سيؤدي إلى فقدان ٣٦٠٠ مكان عمل، وهبوط الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٩٠٠ مليون شيكل (٢١٥,٩ مليون دولار).

يمكننا قياس حجم الفعاليات في فرع الفندقة عن طريق عدد النزلاء في الفنادق، بالإضافة إلى عدد زائري الأماكن المختلفة في الدولة.

تطورت السياحة الداخلية في إسرائيل بشكل ملموس خلال السنوات الأخيرة، وقد نزل حوالي ٨٥٪ من مجمل السياح في فنادق مختلفة في إسرائيل، بينما نزل ٨٪ منهم فيما يسمى الضيافة القروية، وأما الباقون فقد نزلوا في نزل الشبيبة.

وقد ارتفع عدد النزلاء في الأماكن المختلفة من ١٠ مليون في العام ١٩٩٩ إلى ١١,٣ مليون في العام ٢٠٠٨. وقد كانت مدينة إيلات هي المدينة الأولى في إسرائيل من حيث عدد القاطنين في أماكنها المختلفة (٤٧٪ من مجمل النزلاء نزلوا في إيلات).

ووصلت مساهمة فرع السياحة الداخلية للاقتصاد الإسرائيلي في العام ٢٠٠٨ إلى حوالي ١٢ مليار شيكل، هذا بالإضافة إلى خلق العديد من أماكن العمل والدخل الصافي. يصل عدد العاملين في السياحة الداخلية إلى حوالي ٨١ ألف شخص.

يشمل فرع الفنادق في إسرائيل ٣٣٤ فندقا تحتوي على نحو ٤٦،٥٠٠ غرفة، وتشكل ٧٧٪ من مجمل غرف الضيافة. أما الضيافة القروية فتحتوي على ٨،٢٠٠ وحدة ضيافة، وتشكل ١٢٪ من مجمل غرف الضيافة.

يشكل فرع الفنادق البنية التحتية للجذب والإشهار والإزدهار السياحي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا القطاع الحيوي من حيث صافي الدخل الناتج عنه هو قطاع خدماتي من الدرجة الأولى. وهو قطاع مرتبط بالتهدئة والتوتر في المنطقة، وقد تأثر جدا من الإنتفاضة الأولى والثانية[٢٢]. وكنا قد تطرقنا في تقرير سابق إلى أن إسرائيل تتحكم بالإماكن المقدسة في القدس الشرقية وفي بعض الأماكن في الضفة الغربية، وهي جاذبة للسياحة، وبالتالي فهي تنهب ما هو للفلسطينيين[٢٣].

**البناء والإنشاءات**

يعاني فرع البناء من أزمة خانقة تفوق معظم الصعوبات التي تواجه باقي فروع الاقتصاد، نابعة من مشكلة تقليص الاعتمادات البنكية وغير البنكية بصورة مجحفة وخصوصا في فرع البناء.

وقال رئيس اتحاد المقاولين "نيسيم بوبليل" أن الحل يكمن لدى الحكومة، حيث يتحتم عليها حل أزمة الاعتماد المقدم لفرع البناء، وبدون حل كهذا سينتج نقص كبير في المباني الجديدة سيسبب ارتفاعا حادا في الأسعار. وتوقع اتحاد المقاولين في آخر تقرير له [٢٤]حصول كساد عميق في إقامة المباني الجديدة، يصل مستواه إلى ما كان عليه قبل ٢٠ عاما.

بلغ عدد المباني التي اقيمت عام ٢٠٠٨ إلى ٢٩٠٠٠ وحدة سكنية، و تشير التوقعات إلى هبوط بنسبة ٧٪ عام ٢٠٠٩ لتصل إلى ٢٧٠٠٠ وحدة سكنية بسبب تضييق الخناق وتصعيب عملية الحصول على الاعتماد البنكي، وأيقاف تام تقريبا للاعتماد غير البنكي. يشار هنا أن عملية تجنيد الأموال عن طريق البورصة المتمثل بإصدار سندات دين مختلفة قد توقف تماما في الأشهر الأخيرة من العام ٢٠٠٨ عقب الأزمة المالية الحالية[٢٥].

يعكس مخزون الشقق الجديدة المعروضة للبيع في مجال البناء الخاص استمرار توجهات الهبوط في فرع البناء. فمع بداية العام ٢٠٠٨ كان عدد الشقق المعروضة للبيع ١١٠٠٠ شقة سكنية، بينما كان عددها في نهايته ٨٩٠٠ شقة فقط (نسبة ١٩٪ عام ٢٠٠٨ و ١٥٪ عام ٢٠٠٧).

من المتوقع ان يضيء الكساد الحاصل في فرع البناء الضوء الأحمر لدى صناع القرار، اذ من المتوقع ان ينخفض عدد المباني الجديدة التي ستقام انخفاضاً ملحوظاً خلال السنوات القادمة، وذلك بسبب الصعوبات التي تواجه المقاولين في تجنيد أموال. وستتجلى الصعوبات بانخفاض رغبة المقاولين في اقامة مشاريع جديدة او الاشتراك في مناقصات لإقامة المباني العامة. ومن المتوقع أيضا ان تمس هذه الامور الشركات المزودة في فرع البناء (منتجو مواد البناء، منتجو البلاط والمطابخ وغيرهم) والذين يطلبون ضمانات بسبب عدم اليقين المسيطر والخوف من عدم تمكن المقاولين دفع التزاماتهم لهم. سيؤدي هذا الأمر بطبيعة الحال إلى وجود عدد أقل من المشاريع الجديدة، والتسبب بنقص كبير بالشقق وبالتالي رفع أسعارها بصورة حادة. من هنا تنبع أهمية تدخل وزارة المالية وبنك إسرائيل لضمان توسيع نطاق الاعتماد، وايجاد مصادر حكومية تمكن من استمرار الفعاليات في فرع البناء وزيادة المشاريع الجديدة.

وعلى الرغم من ذلك، تقدر وزارة الإسكان أن أسعار الشقق والمباني السكنية لن تنخفض. ويشار هنا إلى أن أسعار الشقق والمباني تختلف اختلافا شديدا من منطقة لأخرى، ففي حين أن أسعار الشقق في مركز الدولة ارتفعت بمعدل يفوق ارتفاع جدول غلاء المعيشة خلال ٢٤ سنة القادمة، حتى في أوقات الأزمات المالية المختلفة بقيت أسعار الشقق في شمال البلاد وجنوبها دون ارتفاع فعلي، ولم تتمتع مدن هذه المناطق بنفس الارتفاعات الحاصلة في المركز، ويعزى هذا الأمر إلى تعرض مناطق الشمال والجنوب للحروب أكثر من مناطق المركز.

هبطت الأسعار الفعلية للمباني والشقق عام ٢٠٠٨ بنسبة ٥٪ بشكل عام، وبنسبة ٢٢٪ منذ عام ١٩٩٧. إذا أخذنا بعين الاعتبار هبوط سعر صرف الدولار، نحصل على صورة مغايرة مفادها أن أسعار المباني والشقق ارتفعت بنسبة ٩,٥٪ بمفاهيم الدولار.

يتسم فرع البناء والإنشاءات عام ٢٠٠٨ بعدم توافق ملموس بين نموه بشكل خاص وبين نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨,٣٪.

ويمكننا تفسير تباطؤ الطلب من قبل الأكثرية السكانية، ونشاطه في أوساط الشريحة العليا والأجانب، وحصول هذا بالتوازي مع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الخلل "الرأسمالي" في توزيع المداخيل. فالنمو يترجم في النهاية إلى مداخيل تتوزع على الجيوب. ومن لا يحظى بنسبة عالية لا يمكنه التمتع بكل ما يرغب. وهذا يفتح على الاستقطاب الطبقي في إسرائيل[٢٦]، وهي حالة من ارتفاع في متوسط دخل الفرد دون توزيع مواز أو عادل لذلك الدخل. لعل استمرار هذا التوجه منوط باتباع النيو لبرالية[٢٧] وهو بالطبع يتماشى مع سياسة رئيس الحكومة الحالي بنيامين نتنياهو.

أما على صعيد البناء في المستوطنات فقد واصلت إسرائيل التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي في الضفة الغربي. . **وبلغ إنفاق حكومة إسرائيل على الاستيطان نحو ٣٥ مليار شيكل، أي ما يعادل ٨,٤ مليار دولار أنفقت على المستوطنات اليهودية المقامة بالضفة الغربية في موازنة عام ٢٠٠٨**. وتشمل المبالغ أعلاه إقامة وحدات سكنية جديدة في المستوطنات بالإضافة إلى شق الطرق ومشاريع صناعية، وتمويل الإعفاءات الضريبية التي يتمتع بها المستوطنون، وتشغيل قوى الأمن لحماية المستوطنات. ويذكر أن نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي في المستوطنات اليهودية فاق نصيب الفرد داخل إسرائيل عام ٢٠٠٨ بنحو ألف وخمسمئة دولار.

**الصادرات والواردات وميزان المدفوعات**

وصل استيراد البضائع عام ٢٠٠٨ إلى ٥٧,٥ مليار دولار مقابل تصدير بضائع وصل إلى ٥٠,٨ مليار دولار، وعليه كان العجز في الميزان التجاري من ميزان المدفوعات ١٣,٧ مليار دولار مقابل عجز بقيمة ١٠,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٧.

كان مجمل التصدير من الاستيراد (بدون السفن، الطائرات، الألماس والطاقة) عام ٢٠٠٨ يشكل ٧٤,١٪ مقابل ٧٧,٣٪ عام ٢٠٠٧. ارتفع مجمل استيراد البضائع عام ٢٠٠٨ بنسبة ١٥٪ أما مجمل تصدير البضائع فقد ارتفع بنسبة ١٠,٦٪.

ارتفع تصدير الخدمات بنسبة ٧٪ مقارنة مع ٢٠٠٧ وهي تشكل تراجعا ملحوظا مقابل الارتفاع الحاصل بين الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ (١٥٪). انخفض استيراد الخدمات إلى ١٤,٣ مليار دولار بدلا من ١٥,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٧ (أنظر رسوم ٦، ٧، ٨ و ٩).

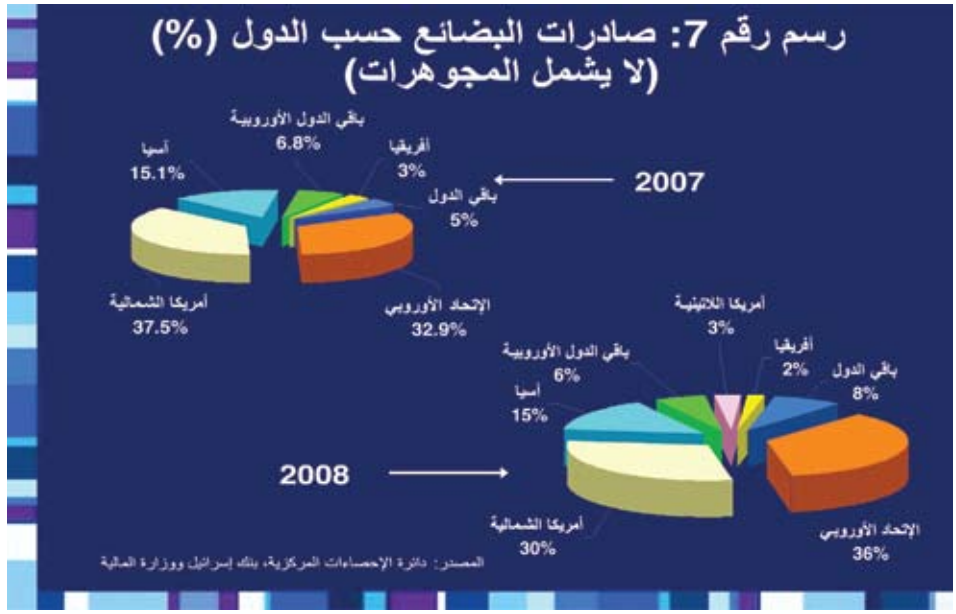

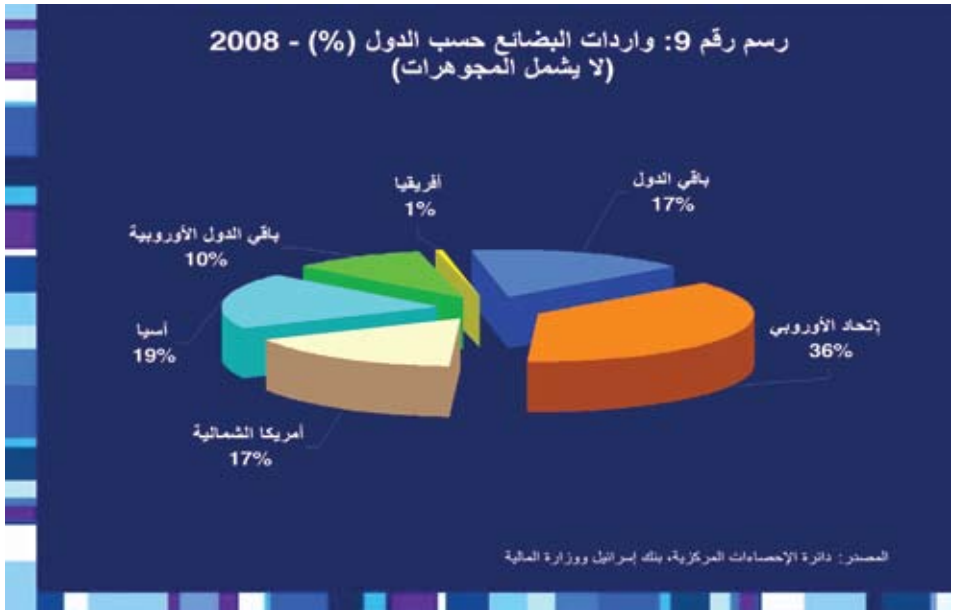


تفيد معطيات دائرة الإحصاءات المركزية أن التصدير الصناعي (لا يشمل الماس) وصل عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ٣٩,٩ مليار دولار (ارتفاع بنسبة ١٧,٢٪)، أما التصدير الزراعي فقد هبط بنسبة ٢١٪ وبلغ حجمه ١,١ مليار دولار، أما تصدير الماس فقد كان ٩,٦ مليار دولار هبوطا من ١١ مليار دولار عام ٢٠٠٧، وذلك مقارنة مع ٩,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٦.

ويستدل من هذه المعطيات أن الفائض التجاري في الحساب الجاري كان إيجابيا عام ٢٠٠٨ ووصل إلى ١,٦ مليار دولار بدلا من ٢,٧ مليار عام ٢٠٠٧.

ونلاحظ أن الصادرات الإسرائيلية عام ٢٠٠٧ تتجه أساساً إلى الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وهذا مؤشر على كونها جزءاً من المركز الرأسمالي الذي تغلب عليه المبادلات الذاتية/ البينية. حيث تبلغ حصة هاتين الكتلتين ٧٠,٤٪ ، وإذا أضفنا لها بقية الدول الأوروبية تصل إلى ٧٧,٢٪.

لكن هذه الحصة تراجعت قليلا عام ٢٠٠٨، لتصل إلى ٦٦٪ لأميركا والإتحاد الأوروبي، ولتصل إلى ٧٢٪ بإضافة بقية الدول الأوروبية (طبعا هذا لا يبين أنها أوروبا الشرقية أو الدول الأوروبية التي لم تدخل عضوية الاتحاد الأوروبي). والمهم أن هذا النقص في التصدير إلى أوروبا وأميركا ذهب إلى أميركا اللاتينية ٣٪ ودول أخرى ٣٪.

فيما يخص الواردات، فإن الميزان التجاري راجح لصالح إسرائيل في تبادلها مع المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة، حيث تصل النسبة إلى ٥٦٪ ، وحتى لو أضفنا الدول الأوروبية الأخرى لوصلت النسبة إلى ٦٦٪. وقد يعود هذا إلى اتفاقات المتاجرة الحرة بين إسرائيل وهاتين الكتلتين. على أن واردات وصادرات إسرائيل من وإلى المجموعة الأوروبية متساوية، في حين أن وارداتها من الولايات المتحدة أقل بكثير من صادراتها إليها.

**الاستثمارات الخارجية**

أظهر مجمل الحساب المالي[٢٨] لعام ٢٠٠٨ استثمارات صافية[٢٩] بقيمة ٢,٩ مليار بالمقارنة مع استثمارات صافية بقيمة ٣,١ مليار دولار خلال العام ٢٠٠٧. تشمل الاستثمارات الإسرائيلية خارج البلاد (أو الاستثمارات الخارجية داخل إسرائيل) استثمارات مباشرة، استثمارات بأوراق نقدية وأسهم متداولة، وكذلك استثمارات أخرى مثل إيداعات، قروض واعتماد قصير الأمد. وقد بلغت الاستثمارات الإسرائيلية في الخارج قيمة ١٧,٩ مليار دولار[٣٠]، بعد ارتفاعها إلى قيمة ١٨,١ مليار دولار عام ٢٠٠٧ وإلى قيمة ٢٩,٧ مليار دولار خلال العام ٢٠٠٦. في المقابل كانت الاستثمارات الأجنبية داخل إسرائيل بقيمة ١٥ مليار دولار بعد أن كانت ١٤,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٧، وبعد أن ضربت رقما قياسيا عام ٢٠٠٦ إذ بلغت هذه الاستثمارات قيمة ٢٥,٨ مليار دولار، منها مبلغ ١٤,٢ مليار دولار استثمارات مباشرة وحوالي ٥ مليار دولار استثمارات بأوراق نقدية وأسهم شركات إسرائيلية متداولة (أنظر لائحة رقم ٣ ورسم رقم ١٠).

لائحة رقم 3: الإستثمارات الأجنبية في إسرائيل والإستثمارات الإسرائيلية في الخارج (مليار دولار)

| | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|
| الإستثمارات الإسرائيلية خارج البلاد | 29.7 | 18.1 | 17.9 |
| الإستثمارات الإسرائيلية المباشرة خارج البلاد | 17.2 | 8.2 | 8 |
| الإستثمارات الإسرائيلية في الأوراق النقدية والأسهم خارج البلاد | 6.8 | 3.8 | 4.1 |
| الإستثمارات الإسرائيلية الأخرى خارج البلاد | 5.7 | 6.1 | 5.8 |
| الاستثمارات الأجنبية داخل إسرائيل | 25.8 | 14.8 | 15 |
| الإستثمارات الأجنبية المباشرة داخل إسرائيل | 14.2 | 8.8 | 9.2 |
| الإستثمارات الأجنبية في الأوراق النقدية والأسهم داخل إسرائيل | 5.1 | 2.7 | 2.8 |
| الإستثمارات الأجنبية الأخرى داخل إسرائيل | 6.5 | 3.3 | 3 |

المصدر: دائرة الإحصاءات المركزية، بنك إسرائيل ووزارة المالية

وإذا عاينا اللائحة أعلاه نجد أن حركة تخارج رؤوس الأموال المحلية أكثر تأثيرا من التدفق الاستثماري الأجنبي إلى إسرائيل على مرّ السنين. تعتبر إسرائيل من البلدان القليلة في العالم التي تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة الظروف حتى الحربية منها. وقد يكون تفسير ظواهر تدفق رؤوس الأموال من وإلى إسرائيل مرتبطا بشدة مع ازدياد تشابك الاقتصاد الإسرائيلي مع الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يبرر تحول إسرائيل من نمط الاقتصاد الزراعي الاستيطاني العسكري إلى اقتصاد المعرفة القائم على الصناعات الإلكترونية والتكنولوجيا الرفيعة (الهاي – تك).

الغريب أن الاقتصاد الإسرائيلي الذي عانى دائما من عدم استقرار الأوضاع الأمنية، يتصرف كالواحة في الصحراء. وهو يخرج من محنة الحروب الدائمة كما لو أنها لم تحدث بتاتا. تستمر الاستثمارات الاجنبية بضرب أرقام قياسية بعد حروبه المختلفة، مما قد يشير للثقة المطلقة من المستثمرين الأجانب بمستقبل إسرائيل السياسي.

وتعود أسباب تدفق رؤوس الأموال إلى إسرائيل بهذا الشكل إلى حقيقة كون إسرائيل استثمارا إستراتيجيا يمكن أن تتوجه إليها الاستثمارات الأجنبية بدوافع سياسية وايديولوجية، بالإضافة إلى تدفقها من دوافع اقتصادية على المدى الطويل. وقد واصلت الاستثمارات الأجنبية تدفقها إلى إسرائيل حتى بعد فترات الحروب التي شنتها بالأساس على لبنان وغزة.

ولا يسعنا هنا إلا أن نبين مدى تدخل حكومات إسرائيل على اختلاف أنواعها بتوجيه الاستثمارات الإسرائيلية إلى الخارج وإعطاء شرعية لاندماج إسرائيل في الاقتصاد العالمي. تتبنى الحكومة ظاهرياً سياسة "السوق الحرة" مدعية أنها تترك القرار بشأن الاستثمارات لأصحاب رأس المال. غير أن مثال صناعة الالكترونيات يدل على أن الحكومة تستطيع العمل والتدخل أكثر بكثير.

وقد أشار بنك إسرائيل في تقريره لسنة ٢٠٠٨ إلى عدد من العوامل التي ساهمت في ازدياد وزن صادرات الصناعة الإلكترونية: "التدخل الحكومي، الذي ساعد فروع التصدير الغنية بالمعلومات عن طريق مِنَح العالِم الرئيسي وقانون تشجيع الاستثمارات المالية، حيث تقوم الحكومة الإسرائيلية بتشجيع الاستثمار الأجنبي والمشاركة في صناديق دولية للبحوث.

ولتوضيح هذه الأمور يمكننا القول أن حكومة إسرائيل تعمل بشكل دائم على إزالة القيود المختلفة على الاستثمار الأجنبي فيها، إلا فيما يتعلق بصناعات السلاح حيث يمنع الاستثمار الأجنبي فيها. وقد عملت إسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة وحلفائها على جعل اقتصادها بمثابة مركز لجذب الاستثمارات الاجنبية فى منطقة الشرق الاوسط اعتمادا على ما تتمتع به من "مناخ استثماري" ملائم لجذب هذه الاستثمارات بفضل ما اتخذته من إجراءات وما تقدمه من تسهيلات، من منطلق أهمية الاستثمارات الأجنبية كمصدر لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والحصول على التكنولوجيا اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي، وزيادة الصادرات وتنويع مصادر الدخل. وتأخذ إسرائيل في سياستها لجذب الاستثمارات الأجنبية بمجموعة متنوعة من الأساليب، منها المشروعات المشتركة أو بتأسيس مشروعات اقتصادية تكون مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالإضافة إلى السماح للشركات متعددة الجنسية بفتح فروع لها للعمل في إسرائيل أو اتخاذها كقاعدة للانطلاق للعمل فى دول أخرى. كذلك توفر إسرائيل العديد من الحوافز والتسهيلات التشريعية والقانونية والإدارية والفنية، والبنية التحتية المتميزة، لجذب مثل هذه النوعية من الاستثمارات ما أدى إلى قيام العديد من المشاريع الاستثمارية التى جعلت من إسرائيل "مركزا ماليا دوليا مهما" في منطقة الشرق الاوسط، وتتمثل الحوافز والتسهيلات القانونية في مجموعة متنوعة من التشريعات والقوانين التي توفر الأرض الخصبة لإقامة المشروعات الاستثمارية، سواء فيما يتعلق بتأسيس الشركات أو الحرية الاقتصادية أو قوانين الضرائب والجمارك، وغيرها، بما يتماشى مع سياسة "الاقتصاد الحر" التي تتبناها إسرائيل.

أضف إلى ذلك أن الاستثمار الحكومي المباشر في تطوير تقنيات عسكرية متقدمة، والذي أوجد تفوقاً نسبياً للصناعة الإسرائيلية في السلع المخصصة للسوق العسكرية والمدنية. بعبارة أخرى، تستطيع الحكومة، إذا رغبت، أن تلعب دوراً مركزياً في سياسة الاستثمارات، سواء عن طريق توجيه استثمارات أصحاب رؤوس أموال أو استثماراتها هي. وكانت الحكومة، التي تعد أكبر المستثمرين، قد قلصت من جهتها أيضاً استثماراتها في الاقتصاد المحلي، وزادت من استثماراتها في السوق العالمية.

**المساعدات الخارجية**

**تقرر عام ٢٠٠٧ زيادة المساعدات الأميركية لإسرائيل بمبلغ ٣٠ مليار دولار خلال الأعوام العشرة القادمة، أي بزيادة قدرها ٤٠٠ مليون دولار سنويا**، حيث بلغت المساعدات العسكرية والمدنية المقدمة لإسرائيل في السابق حوالي ٢,٦ مليار دولار سنوياً، مع العلم أن إسرائيل كانت قد صرحت في السابق برغبتها تخفيض الاعتماد على المساعدات الأميركية، وإلغاء المساعدات الاقتصادية بشكل تدريجي، وذلك بموجب اتفاق وقعه رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو عام ١٩٩٨ مع الولايات المتحدة يقضي بتخفيض المساعدات الأميركية بمقدار ١٢٠ مليون دولار سنويا.

تشير المساعدات الأميركية لإسرائيل إلى مستوى العلاقة الاستراتيجية بين الطرفين، حيث تُعتبر إسرائيل ذخراً استراتيجيا للولايات المتحدة في المنطقة. فمنذ سنة ١٩٦٧ وإسرائيل تحصل على أكبر مساعدات خارجية من الولايات منذ الحرب العالمية الثانية. وتساهم المساعدات الأميركية السنوية بما يعادل ٣٤٠ دولارا سنوياً للفرد في إسرائيل. وهو أعلى متوسط مساعدات في العالم، حيث يبلغ متوسط المساعدات للفرد في العالم ٢٢ دولاراً فقط.

وإذا كان من الصحيح أن المساعدات الأميركية تشكل حوالي ٤٪ فقط من ميزانية إسرائيل السنوية، فإنها تساهم مساهمة نوعية في تعزيز التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة. لأن المساعدات العسكرية الأميركية مفتوحة على أوسع مدى بالنسبة للتقنية العسكرية التي تحصل عليها إسرائيل، والتي لا يحصل عليها حتى شركاء لها في الحلف الأطلسي.

ويجب علينا في هذا الصدد أن نفصل قيمة المساعدات العسكرية عن المدنية، إذ بلغت قيمة المساعدات العسكرية نحو ٢,٤ مليار دولار خلال العام ٢٠٠٨، أما المساعدات الاقتصادية فقد بلغت حوالي ٦٠٠ مليون دولار في العام

نفسه. وتستطيع إسرائيل استخدام المساعدات العسكرية للبحث والتطوير في الولايات المتحدة، وكذلك لشراء معدات عسكرية من منتجين إسرائيليين.

وكان للمساعدات الأميركية لإسرائيل دور في دعم الاقتصاد الإسرائيلي، وبالذات من أجل تطوير قطاعات التقنيات العالية، لكي تصبح إسرائيل بلدا صناعيا يوازي بعض الدول الأوروبية المتقدمة.

لا تشمل المساعدات المذكورة أعلاه فوائض عتاد بقيمة مئات ملايين الدولارات. لا تشتمل المساعدة العسكرية الثابتة على أموال من أجل مشروعات للبحث والتطوير، مثل ١,٣ مليار دولار مُنحت لمشروع مشترك لتطوير نظام مضاد للصواريخ "حيتس"، جاءت بواسطة ميزانية الأمن. إن العتاد المُعد سلفا في إسرائيل للاستعمال العسكري الأميركي الممكن، يوفر على إسرائيل تكاليف ملحوظة من إمدادات الطوارىء.

## الفصل الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الإسرائيلي

بعد مرور خمسة أعوام على الكساد الاقتصادي الأخير الذي شهدته إسرائيل خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٣، ربما تجد إسرائيل نفسها تقف على عتبة كساد اقتصادي كبير، وذلك وفقا لتقديرات أوساط اقتصادية، منها أوساط كبيرة في وزارة المالية، والهيئتان البنكية والصناعية.

ووفقا للتقديرات فان الكساد الاقتصادي قد يجر في أعقابه ليس فقط تباطؤا بالإنتاج الاستهلاكي، بل وأيضا تجميدا للأجور وإقالات واسعة، وجراء هذا القلق دعا شراغا يروش رئيس اتحاد الصناعيين الحكومة إلى العمل على الفور وإعداد مخطط طوارئ اقتصادي، من أجل الحد من الكساد الاقتصادي وذلك "قبل فوات الأوان".

وكما أشرنا في الفصل الأول تشهد إسرائيل حاليا تباطؤاً وليس كسادا، حيث كان نمو الناتج بنسبة ٣,٨٪ عام ٢٠٠٨، ولكن التراجع الحاصل في الربع الأخير من العام ٢٠٠٨ قد يدل على أن التباطؤ سيتحول إلى كساد خلال العام ٢٠٠٩.

وعلى العكس من التباطؤ الذي يستمر فيه الاقتصاد بالنمو لكن ببطء، فان الكساد هو أحد الظواهر الخطيرة في الاقتصاد، ويعني عدم وجود نمو اقتصادي. وفي فترة الكساد ينخفض الاستهلاك، ويلجم الإنتاج، وتبدأ المصانع بإقالة العمال الأمر الذي يجبر الدولة على مضاعفة دفع رسوم البطالة وإفراغ ميزانيتها، وتتوقف الدولة عن تخفيض الضرائب، ويزداد عدد العاطلين عن العمل، وتجبر الدولة على الاقتطاع من الميزانيات الضرورية مثل الرفاه الاجتماعي والصحة والتعليم.

وقد كانت شركات "الهاي تك" أول المتضررين من الأزمة المالية العالمية التي تترك آثارا سيئة على الاقتصاد الإسرائيلي بمجمله، وخاصة من جهة ارتفاع نسبة البطالة والعاطلين عن العمل. وقد قامت شركات "الهاي تك" بفصل ما يقارب ١٠ آلف عامل خلال العام ٢٠٠٨. كما من المتوقع أن يتم فصل عدد آخر يتراوح ما بين ٥-١٠ آلاف عامل خلال العام الحالي. يشار في هذا السياق إلى أن شركة "الهاي تك" "كومبارس" قامت بفصل ٥٠٠ عامل من بين ٤٥٠٠ عامل يعملون في فروع الشركة في كافة أنحاء العالم، نصفهم يعمل في إسرائيل. وأشارت إلى أن كبرى شركات "الهاي تك" تسجل انخفاضا في الطلب على منتجاتها في العالم.

ويشار هنا أن فصل كل عامل في مجال "الهاي تك" يؤدي إلى فقدان أربعة عمال آخرين مقابله في صناعات ذات صلة، وخاصة في الحراسة والصيانة. وتؤكد ذلك التقارير التي تشير إلى فصل ٤٠ ألف عامل من عملهم، خلال العام الماضي، في أعقاب فصل ١٠ آلاف عامل في شركات "الهاي تك".

تجدر الإشارة إلى أن تعزز قيمة الشيكل مقابل الدولار في العام الماضي قد فاقم مصاريف شركات "الهاي تك"، التي تدفع لعمالها بالشيكل، في حين تبيع منتوجاتها بالدولار. ومن هنا سينخفض التصدير الإسرائيلي، الذي كان أحد محركات النمو في الأعوام الأخيرة، ولن يسجل الارتفاعات المثيرة التي سجلها في الماضي، خصوصا أن السوق الأميركية تغرق في ركود عميق جدا. وتتوقف البنوك عن منح التسهيلات إلى الشركات والمصانع في ظل غياب الضمانات المطلوبة.

وقد عرضت خلال العام ٢٠٠٨ على طاولات المسؤولين في وزارة المالية وبنك إسرائيل وموظفين في وزارات مختلفة معطيات تشير إلى إمكانية مواجهة الاقتصاد الإسرائيلي مرحلة كساد. وعلى سبيل المثال يقدم المنتجون والتجار تقارير عن انخفاض المشتريات وتفضيل شراء المنتجات زهيدة الثمن. ويقدم اصحاب المحال التجارية تقارير عن "أوضاع صعبة" وعن أخطار إغلاق، ويتحدثون في فرع العقارات عن تباطؤ المبيعات، ويقدمون في مكاتب العمل تقارير عن ارتفاع عدد العاطلين عن العمل.

ويتوقعون في مؤسسة "دان آند بردستريت" ارتفاعا بنسبة ٢٠٪ للشركات والمحال التجارية التي ستغلق في إسرائيل خلال العام ٢٠٠٩ وذلك بالمقارنة مع العام الماضي. ووفقا لتقديرات هذه المؤسسة فان عدد الشركات الجديدة التي ستفتح أبوابها سيكون أقل من عدد الشركات التي ستغلق أبوابها، وذلك للمرة الأولى منذ أربعة أعوام.

وتشمل التخوفات فرعي السياحة والمجوهرات، إذ يتوقع وصول عدد سياح أقل في عيد الميلاد القادم، انخفاض السياحة الداخلية، فيما يتخوف المستثمرون في فرع المجوهرات أن يؤدي الكساد إلى تقليص الأرباح وإلى إقالات عديدة، وحسب المعطيات المتوفرة لدى الهستدروت حتى اليوم تم فصل ما بين ٣٥-٣٧ الف عامل من عدة مصانع وأماكن عمل، عدا عن فصل مئات العمال الذين عملوا في أماكن عمل خاصة وفي حالات فردية.

وعليه، يتراوح عدد العمال المفصولين اليوم ما بين ٤٠-٤٢ الف عامل. ومن جانبها أعلنت وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية أن عدد الوظائف الشاغرة تدنى بنسبة ١٥٪ خلال الربع الثالث من العام الجاري، وبلغ نسبة ٢٣٪ خلال سنة ٢٠٠٨. وقالت الوزارة أن تدني الطلب على المستخدمين، إلى جانب التوقعات المتشائمة نسبياً فيما يتعلق بأرباب العمل، يشيران إلى أنه من المتوقع أن يشهد سوق العمل فترة أصعب خلال الأشهر المقبلة، حيث سيتم فصل ٦٠ ألف عامل إضافي ليصل عدد العاطلين عن العمل إلى أكثر من ٢٧٠ ألف عاطل.

وتشير التقديرات الآن، إلى أن الأزمة المالية وانخفاض أسعار الأسهم في جميع أرجاء العالم، ألحقت أضرارا بخزينة الدولة بحوالي ٤,٥ مليار شيكل خلال العام ٢٠٠٨. وتبرز معظم الصحف العبرية[٣١] أن حالة من الذعر وفقدان الثقة تعم الأسواق، تسببت في تراجع عدد كبير من الأسهم تجاوز بعضها الانخفاض بنسبة ٤٠٪ من قيمتها. ومن المتوقع استمرار تحطم أسواق المال الإسرائيلية في الفترة القادمة إزاء تزايد التقديرات بانتشار حالة الركود أو حتى

الكساد في إسرائيل واتساع آثار الأزمة العالمية لتؤثر على جميع المرافق الاقتصادية، ما يسبب ظاهرة الإقبال الشديد على بيع الأسهم كنتيجة لذلك.

وقد كان انهيار الأسواق المالية في بورصة تل أبيب بمثابة هزات ارتدادية لانهيارات أسواق المال العالمية.

ويشار إلى أن امتلاك البنوك الإسرائيلية الخمسة الكبرى أرصدة في المصارف الأجنبية خارج البلاد بقيمة ٥٠ مليار دولار، ما يعادل ١٨٪ من إجمالي رأسمالها، أدى إلى شروع هذه البنوك في تقليص حجم استثماراتها الخارجية عقب الأزمة الاقتصادية العالمية وإعلانها عن خسائر تفوق ٢ مليار شيكل عام ٢٠٠٨.

وقد تراجعت أسعار الشقق السكنية حتى الآن بنسبة ٩٪ وفقا لتقديرات المدير العام للمركز الإسرائيلي للبناء "كوبي لانجليب"، الذي قال إن سوق السكن يشهد انخفاضا في الطلب على المنازل في ظل الانخفاض المستمر في أثمانها جراء الأزمة الاقتصادية العالمية.

وتبرز آثار الأزمة الاقتصادية بخسارة كبار أثرياء إسرائيل في الأشهر القليلة الماضية ما لا يقل عن ١٥,٥ مليار دولار[٣٢] نتيجة الضربات التي تلقتها أسواق المال العالمية[٣٣]. فعلى سبيل المثال كانت خسائر شركة "أفريكا يسرائيل" برئاسة "ليف ليفايف" ٥ مليار شيكل، أي أنه مُني بخسائر بنسبة ٥٠٪.

وتبين أن التراجع الحاصل في مجمل المداخيل لدى أغنى ٣٥ عائلة في إسرائيل بلغ نسبة ٤٠٪، إذ كانت ثروتهم مجتمعة نحو ٤٠ مليار دولار، تراجعت الآن إلى مستوى ٢٦ مليار دولار. ومن أبرز الخاسرين عائلة "عوفر" التي سجلت خسائر بقيمة ٣,٥ مليار دولار، إذ كانت ثروة العائلة حتى قبل ثمانية أشهر نحو ٥,٥ مليار دولار، وتراجعت في هذه المرحلة إلى نحو ملياري دولار. كذلك الأمر بالنسبة للثري "أركادي غايداماك"، الذي كانت ثروته قبل ثمانية اشهر نحو ثلاثة مليارات دولار، وهي اليوم في حدود ١,٧ مليار دولار، ويواجه سلسلة من قرارات المحاكم، التي فرضت حجزا على بعض ممتلكاته وأسهمه في عدد من الشركات، ويجري الحديث عن اقتراب حدوث انهيار اقتصادي كبير لديه. وتشمل القائمة أيضا اسم الثري "يتسحاق تشوفا"، التي كانت ثروته تقدر بنحو ٢,٦ مليار دولار، لتهبط الآن إلى مستوى ١,٢ مليار دولار.

إلا أن الخسائر لا تتوقف عند كبار الأثرياء، بل إنها تضرب أيضا وبقوة المصالح الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، التي تطالب الحكومة بإعداد خطة طوارئ لإنقاذها، لأن انهيار قسم كبير منها يعني خروج آلاف العاملين إلى البطالة.

وقد عمل البروفسور ستانلي فيشر محافظ بنك إسرائيل على تخفيض قيمة الفائدة بشكل مستمر خلال الأشهر الأخيرة بهدف مواجهة أخطار الكساد الاقتصادي، وذلك رغم التضخم المالي العالي الذي يسود إسرائيل منذ أشهر والذي يحوم حول ٥٪ سنويا، مع العلم أن التضخم المالي يتضاءل بسبب الكساد وانخفاض الاستهلاك.

وقد أوصى فيشر الحكومة الإسرائيلية بمواصلة الاستقرار المالي والمحافظة على استقرار الأسعار، وهو ما يشكل "تحديا خاصا في ضوء التوقعات المتشائمة باستمرار التباطؤ العالمي". واعتبر أنه يمكن للحكومة الإسرائيلية أن تحقق هذه الغاية عبر مواصلة كبح الميزانيات، وإبقاء العجز العام في أدنى درجاته. ولاحظ أن هذا هو ما يكفل للاقتصاد الإسرائيلي مواجهة الهزات الكبيرة الآتية من الخارج. وشدد على وجوب ملاحظة السيرورات الإشكالية الراهنة في الاقتصاد الإسرائيلي، لمنع تأثيرات التباطؤ عن هزّ الاقتصاد الإسرائيلي أكثر وإدخاله في حالة كساد.

وتحدث تقرير بنك إسرائيل عن وجوب إتمام الإصلاحات البنيوية في التعليم والمؤسسات الاجتماعية والعامة، ومحاربة الفقر وتحديد سقف للتضخم المالي.

وتعتبر نسبة النمو المعلنة من جانب بنك إسرائيل الأقل في السنوات الخمس الماضية، ما يعني تراجعا في مستوى الحياة والصادرات. ويتوقع البنك عجزا في ميزان المدفوعات بحوالي نصف مليار دولار، في حين كانت إسرائيل تتمتع بفائض في هذا المجال طوال السنوات الخمس الأخيرة.

**وقد أعلن وزير المالية السابق "روني بار- أون" عن خطة التحفيز الاقتصادي، وذلك بالتنسيق مع محافظ بنك إسرائيل "ستانلي فيشر" لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، جاء فيها أن الحكومة ستقوم بتخصيص مبلغ ٢١,٧ مليار شيكل مع استثمار بقيمة ١,٥ مليار شيكل من فائض ميزانية عام ٢٠٠٩ وخلق ١٠،٠٠٠ فرصة عمل.**

وتتلخص بنود الخطة بتحويل مليارات الشواكل للأسواق المالية والبنوك، وإيجاد شبكة أمان اجتماعي تحمي مدخرات الجمهور في صناديق التقاعد المختلفة، فيما لم تضمن الخطة أية نية لحماية الودائع الشخصية للمواطنين، ما سيؤدي إلى حالة من الهلع والخوف تنتهي بسحب جنوني وغير مدروس لهذه الودائع.

وتهدف هذه الخطة إلى زيادة الائتمان بثلاثة مليارات وثلاثمئة مليون شيكل، ومنح المصدرين زيادة ائتمانية أخرى، وإنشاء صندوق لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإرجاء موعد تسديد ضريبة القيمة المضافة بحق أصحاب المحال الصغيرة.

تستند هذه الخطة إلى أربعة أركان أساسية:

١. الاستثمارات بالبنية التحتية وإضافة مبلغ ٦٠٠ مليون شيكل لتوسيع الشوارع وبناء ٥٠٠ غرفة تعليمية في مناطق مختلفة من إسرائيل.
٢. رفع حجم الاعتماد البنكي وإقامة صندوق خاص لمساعدة المحال التجارية الصغيرة والمتوسطة من خلال تخصيص مبلغ ٢٠٠ مليون شيكل لدعمها، وبالإضافة لذلك ستمنح هذه المصالح تسهيلات معينة عند حصولها على اعتماد بنكي.
٣. زيادة الاستثمارات في الأبحاث والتطوير بمبلغ ٢٥٠ مليون شيكل، وإقامة صناديق مشتركة بالتعاون مع القطاع الخاص.
٤. تنفيذ خطوات إضافية تتعلق بأسواق العمل، وتشمل هذه الخطوات استثمارات بقيمة ٤٠٠ مليون شيكل لبرامج الإرشاد المهني في فروع الصناعة، البناء، وفروع التكنولوجيا الرفيعة.

يذكر أن هذه الخطة لاقت معارضة شديدة من عدة أوساط، منها منظمة العمال العامة "الهستدروت"، والتي أعلنت عن نزاع عمل يمكنها من الإعلان عن الإضراب الشامل بعد أسبوعين في حال عدم تعديل الخطة، بإضافة بند يتعلق بتأمين يضمن حقوق المدخرين في صناديق التقاعد وصناديق الائتمان.

وقد عارض رئيس الحكومة السابق "إيهود أولمرت" هذه الخطة، وقال أنه يجب مواجهة الأزمة الاقتصادية حالا، إذ أنها لا تنتظر إلى ما بعد الانتخابات، ويجب التحلي بالمسؤولية وعدم الانجرار وراء سياسة تتأثر بالاعتبارات الانتخابية.

ومن بين معارضي الخطة رئيس اتحاد أرباب العمل "شراغا بروش" ، ورئيس لجنة المالية السابق "أفيشاي برافرمان" الذي قال إنها جاءت متأخرة ولا تفي بالغرض المطلوب.

ورأى "برافرمان" أنه يجب توسيع إطار ميزانية الدولة للعام المقبل بهدف تحريك النشاط الاقتصادي، كما أنه حث الحكومة على دفع مشاريع كبيرة لتطوير البنى التحتية والاستثمار في الضواحي وفي التعليم، ومنح شبكة أمان لصناديق التقاعد وللمدخرات الشخصية.

أما "شراغا بروش" فقد قال هو أيضا أن الخطة لا تفي بالخطوات المطلوبة من أجل إخراج الدولة من الأزمة المالية المتوقعة، ودعا الحكومة إلى إنشاء صندوق برأسمال ٢ مليار شيكل لمساعدة المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وأشار "بروش" إلى أن الحكومة مستعدة لتوظيف مبلغ ضئيل يعادل مئة مليون شيكل فقط في مثل هذا الصندوق، كما دعا رئيس اتحاد أرباب الصناعة الى السماح للمصانع بإخراج مستخدمين في إجازة لبضعة أشهر في ظل انخفاض الطلبات، وصرف أجور مخفضة للمستخدمين بواسطة مؤسسة التأمين الوطني.

وقد تزامن الإعلان عن خطة التحفيز مع خطوة إضافية اتخذها محافظ بنك إسرائيل "ستانلي فيشر" تقضي بتخفيض نسبة الفائدة البنكية إلى ٢,٥٪ في نهاية العام ٢٠٠٨ [٣٤] وهي نسبة غير مسبوقة في تاريخ إسرائيل. وقد هدف "فيشر" من وراء هذه الخطوة تحفيز الاستثمارات والنمو الاقتصادي، وإلى خفض تكلفة الاعتماد البنكي وتقوية قدرته على التعامل مع التباطؤ الاقتصادي المتوقع.

أسفرت معارضة أوساط عديدة للخطة المطروحة من قبل وزارة المالية، عن تعديل بعض البنود فيها، وعليه أعلنت الوزارة عن تنفيذها لخطة أخرى بقيمة ٢,٨ مليار دولار لتدعم بها الأسواق المالية، ولتضمن بها القروض المصرفية، ولتؤمن بواسطتها تعويضات التقاعد.

وأوضحت وزارة المالية أن الهدف الأساسي من الخطة هو ضخ ما يقرب من ١١ مليار شيكل لدعم الاقتصاد الإسرائيلي، ليواجه الفوضى الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، ولإصلاح العيوب في الاقتصاد والائتمان والاحتياطيات في أعقاب الأزمة، موضحة أن هذه المبالغ ستستخدم أيضا من أجل ضمان القروض المصرفية الممنوحة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة وإلى العائلات، من أجل زيادة حجم القروض المتوافرة.

وتأتي هذه الخطة بعد خطة الإنقاذ الأولى للاقتصاد، تبلغ كلفتها الرسمية ٢١ مليار شيكل كما ذكر سابقا، وهي مخصصة للاستثمارات العامة وتوفير فرص عمل، كما تأتي بعد انتقاد اتحاد أرباب العمل والهستدروت لها، باعتبار أنها غير كافية، لأنها لا تنص على أي ضمان على صناديق التعويضات التي تأثرت بشكل لا سابق له نتيجة التراجع في بورصة تل أبيب.

يذكر أن الأزمة المالية تسببت في انخفاض الناتج الداخلي الصافي في إسرائيل، وبناء عليه عدل بنك إسرائيل توقعاته بالنسبة للنمو الاقتصادي لعام ٢٠٠٩ ، إذ أشارت التوقعات السابقة إلى نمو بنسبة ٢,٧٪ بينما تشير التوقعات الحالية إلى نمو سلبي بنسبة ١,٥٪ مقابل ٣,٥٪ في العام ٢٠٠٧ ، وعلى إثر هذه التقديرات سيكون نمو الناتج المحلي للفرد سلبياً في العام القادم.

ويتوقع البنك المركزي أن تتراجع الاستثمارات في إسرائيل بنسة ١٦,٥٪ خلال الربع الثالث من العام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع الربع الثاني. ومن المتوقع أن تصل نسبة البطالة إلى أكثر من ٨٪ خلال الأشهر القليلة القادمة، علما أنها كانت بنسبة ٦,٣٪ في نهاية العام ٢٠٠٧، وبعد أن تدنت بشكل مستمر منذ العام ٢٠٠٤ ، حيث كانت نسبة البطالة عندئذ ١٠,٧٪.

أما محافظ البنك المركزي الإسرائيلي، ستانلي فيشر، فعرض توصياته لمواجهة الأزمة الاقتصادية، واقترح خطة اقتصادية قال عنها إنها "متواضعة". وكشف عن توقعات البنك المتشائمة للنمو الاقتصادي، وقال إنه يتوقع نموا سلبيا بنسبة ١,٥٪ (كانت توقعات المحافظ قبل شهور نموا سلبيا بنسبة ٠,٢٪ .)

تبلغ تكلفة الخطة الاقتصادية التي يقترحها المحافظ ٤,٤ مليار شيكل، وتعتمد على النهوض بمشاريع إنشائية في مجال البنى التحتية ودعم سوق العمل، وتشمل توسيع مخطط ويسكونسين، وإحلال ضريبة الدخل السلبية على كافة المناطق في البلاد، إلى جانب زيادة فترة استحقاق مخصصات البطالة.

ويقترح فيشر صرف مبلغ ١,٥ مليار شيكل على مشاريع في البنى التحتية، و ١,١٥ مليار شيكل لدعم الصناعة والتصدير، و١,٨ مليار شيكل تخصص لتقديم مساعدات لسوق العمل. وينصح فيشر بإرجاء الزيادة في الرواتب في القطاع العام. وقال: إن تطبيق توصياته دون تقليص المصروفات الأخرى سيرفع العجز الحكومي إلى نحو ٥,٨٪ من الناتج.

## الفصل الثالث: التضخم المالي في إسرائيل عام ٢٠٠٨

سجل التضخم المالي في العام ٢٠٠٨ ارتفاعا ملحوظا وصل على إثره جدول غلاء المعيشة إلى ٣,٨٪، وهذه هي أعلى نسبة منذ العام ١٩٩٩، وهي نسبة تتجاوز السقف الذي حددته الحكومة والبنك المركزي، والذي يتراوح ما بين ١٪ إلى ٣٪.

تجاوز التضخم للعام ٢٠٠٨، كما حصل في العام الماضي، سقف ٣٪ الذي حددته الحكومة الإسرائيلية ووصل إلى ٣,٨٪، وأهم مؤثرات التضخم، الارتفاع المستمر في أسعار المواد الغذائية، وانتقال قطاع البيوت لتسعيرة الشيكل وترك تسعيرة الدولار لأول مرة في تاريخ إسرائيل.

وقد سجل التضخم المالي في إسرائيل، شهرا تلو الآخر ارتفاعات، رغم أن التوقعات المسبقة والمتعلقة بالأشهر ذاتها، كانت تشير إلى ارتفاعه بنسبة أقل من ذلك، وهذا ما أدى بالفعل أن يجتاز التضخم المالي حاجز ٣٪ مع نهاية العام ٢٠٠٨، وذلك للعام الثاني على التوالي، إذ كان التضخم في العام ٢٠٠٧، أعلى من سقف ٣٪ الذي حددته الحكومة، ووصل إلى نسبة ٦,٣٪.

وبقي العامل الأساس لارتفاع التضخم المالي هو ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بما فيها الخضراوات والفواكه، كما هي الحال بالنسبة لأسعار الوقود، لكن ما أدى إلى ارتفاع التضخم وعدم هبوطه هو أن قطاع بيع وتأجير البيوت أصبح يسجل أسعاره بالشيكل، متخليًا لأول مرّة في تاريخ إسرائيل عن تسعيرة الدولار.

وكان التضخم المالي يتراجع في العامين الأخيرين بفعل تراجع سعر صرف الدولار، الذي كان ينعكس مباشرة على

أسعار البيوت من بيع وتأجير وصيانة، إضافة إلى أسعار السيارات والمعدات الكهربائية البيتية وغيرها من البضائع المستوردة. ونتيجة لهذا التخلي عن تسعيرة الدولار سجل قطاع البيوت شهرا تلو الآخر ارتفاعات بنسبة ٤,٠٪ أو أكثر، مما ساهم في رفع التضخم وليس تراجعه.

وقد سجل التضخم المالي في الربع الأول من العام ٢٠٠٨ ارتفاعا بنسبة ١,٠٪، ورغم هذه النسبة الضئيلة إلا أن التوقعات بتجاوز حاجز ٣٪ تكاثرت، خاصة وأنه إبتداء من شهر آذار سجل جدول غلاء المعيشة ارتفاعا فاق نسبة ٣,٠٪ لتصل قيمته في ١٢ شهر إلى ٣,٧٪، وكان ذلك دلالة على توجه بالعودة إلى وتيرة تضخم أعلى من وتيرة السنوات الست الأخيرة.

وقد كان مؤشر التضخم المالي المتعلق بتجارة الجملة، والذي سجل ارتفاعات عدة في أشهر سابقة بنسبة علت ٢,٢٪ في الصناعات الموجهة للسوق المحلية، ما يعني ارتفاعا مستقبليا لهذه الأسعار في السوق، يعدّ من مؤشرات ارتفاع التضخم المالي مستقبلا.

وعلى الرغم من ذلك، هناك من يتوقع أن يتم لجم التضخم المالي في إسرائيل بتأثيرات عالمية، كما يرى الخبير الاقتصادي في شركة توظيف الأموال "اكسلانس"، شلومو معوز.

وبحسب معوز سيؤدي الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة إلى تقليص حجم الطلب، وبالتالي سيتراجع الطلب على الطاقة والمواد الغذائية، وإذا ما حصل هذا فإنه سيتم لجم التضخم المالي في إسرائيل.

وفي المقابل يرى الخبير الاقتصادي في الشركة المالية "هارئيل"، ميخائيل شارئيل، العكس، ويقول: حتى وإن استقرت أسعار النفط والمواد الغذائية في العالم، فإن التضخم المالي في إسرائيل سيواصل ارتفاعه، بفعل ارتفاع أسعار البيوت والطاقة، التي في ظل مثل هذه الوضعية ستسجل زيادات كبيرة، خاصة بعد أن يبدأ الدولار في مسار ارتفاع سعر صرفه أمام الشيكل وسائر العملات في العالم.

ويقول المحلل الاقتصادي في صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية، موطي بسوك: إنه على ما يظهر فإن عميد بنك إسرائيل، ستانلي فيشر، لن يكون بمقدوره الحفاظ على مجال التضخم المالي، الذي حددته الحكومة للعام القادم، ويتراوح ما بين ١٪ إلى ٣٪، وهو ما حصل أيضا في العام الماضي- ٢٠٠٧.

وقد سجلت أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية ارتفاعا بنسبة ١٢,٧٪، أي أكثر بثلاثة أضعاف من مجمل التضخم، وما منع ارتفاع التضخم بنسب أعلى هو انهيار سعر صرف الدولار أمام الشيكل في الفترة نفسها، بنسبة تزيد عن ٢٠٪، ومنذ مطلع العام ٢٠٠٧، بأكثر من ٣٠٪.

ومن بين المواد الأساسية التي سجلت أسعارها ارتفاعا كانت الخضراوات والفواكه بنسبة ٢٥٪، وهناك أصناف تضاعفت أسعارها، وارتفعت أسعار منتوجات الطحين بنسبة ٦٠٪، والألبان والأجبان بنسبة تتراوح من ١٣٪ إلى ١٧٪، والزيت النباتي (عدا زيت الزيتون) ارتفع بنسب وصل بعضها حتى ٥٥٪، الأرز الذي سجل ارتفاعا يتراوح ما بين ٧٠٪ إلى ١٠٠٪.

وسجل معدل أسعار لحوم الماشية والطيور والأسماك ارتفاعا بنسبة ٢,٥٪ بالمعدل، لكن أسعار اللحوم الطازجة سجلت ارتفاعا يتراوح ما بين ١٠٪ إلى ١٢٪.

وقد ازدادت الضغوط على شبكات التسوق لرفع أسعارها، وخاصة على ضوء الارتفاع المتواصل لأسعار الوقود،

والنقص المستفحل في المواد الغذائية الخام والمصنعة في الأسواق العالمية. إلا أن الأسعار قد لجمت نوعا ما، بسبب المنافسة الشديدة بين شبكات التسوق، علما أن هذه المنافسة باتت ملموسة في جوانب كثيرة في السوق المحلية، إذ بالإمكان أن تصل الفوارق في سعر الصنف نفسه إلى أكثر من ١٥٪ في أحيان عديدة.

وقد كان ارتفاع سعر الأرز في النصف الثاني من شهر نيسان ٢٠٠٨ بنحو ٧٠٪، بمثابة أزمة حادة، أدت إلى حجب كميات كبيرة من الأرز عن السوق المحلية، في انتظار مطلع شهر أيار لرفع الأسعار، وكان نقص الأرز ملموسا.

وقد تبع الأرز ارتفاع أسعار الحبوب ومنتجاتها المصنعة بنحو ٢٠٪، ثم ارتفاع أسعار لحوم الطيور الطازجة والمجمدة بنحو ٢٥٪، ولم يبق أي صنف من المواد الغذائية من دون ارتفاع.

هذا، وأعلنت وزارة الزراعة الإسرائيلية أنها بلورت خطة متكاملة تهدف إلى تخفيض الاعتماد على استيراد الحبوب، وفي الوقت نفسه تخفيض استهلاكها في إسرائيل، إذ تبين أن ٧٢٪ من الحبوب المستوردة، يتم إطعامها للبهائم والدواجن، "وهذا ما يتطلب تغيير النظام الغذائي لها".

وبحسب معطيات وزارة الزراعة، فإن إسرائيل تستورد سنويا قرابة ٤ر٤ مليون طن من الحبوب، في حين أن ٢ر١ مليون طن فقط موجهة لطعام البشر، و٢ر٣ مليون طن لإطعام البهائم (أبقار وماشية)، والدواجن والطيور، وذلك بكلفة إجمالية لاستيراد الحبوب تبلغ ٦ر١ مليار دولار.

ويتضح من المعطيات ذاتها، أن ما تنتجه إسرائيل سنويا من الحبوب هو ١٥٠ ألف طن، مما يعني أنه لن يكون بالإمكان التنازل كليا عن الاستيراد، ولهذا فإن الهدف هو تقليص كميات الاستيراد وليس وقفه.

أدى هذا الوضع إلى أن يرتفع التضخم في السنة الأخيرة، بالنسبة للشرائح الفقيرة، بنسبة ٦,٤٪، في حين أن معدله العام كان ٣,٨٪، أما بالنسبة للشرائح ذات المداخيل الأعلى فقد ارتفع التضخم بالنسبة لها بنسبة ٣,٣٪، وهذا عوضا عن أن مداخيلها المرتفعة لا تجعلها تشعر بهذه النسبة.

ويؤكد مراقبون أن هذه المعطيات المتراكمة من شهر إلى آخر، إلى جانب عوامل أخرى مثل اتساع رقعة العمل الجزئي هربا من البطالة، والانخفاض المستمر للمخصصات الاجتماعية، التي إن لم تتقلص فإن قيمتها في تراجع مستمر، ستؤدي حتما إلى اتساع دائرة الفقر وزيادة حدته، بعد أن أشار آخر تقريرين للنصف الأخير من العام ٢٠٠٦ والنصف الأول من العام ٢٠٠٧، إلى لجم الفقر وعدم ارتفاعه بنسب عالية.

وهذا يعني أيضا استمرار اتساع الفجوات الاجتماعية في إسرائيل بين أصحاب المداخيل العالية وأصحاب المداخيل المنخفضة. وقد أشارت سلسلة من التقارير الرسمية المحلية، وحتى الصادرة عن مؤسسات اقتصادية عالمية، إلى أن الفجوات الاجتماعية في إسرائيل تعتبر الأكثر اتساعا من بين الدول المتطورة.

على ضوء ارتفاع التضخم المالي بسبب ارتفاع المواد الغذائية الأساسية، وكون أن الشرائح الضعيفة والفقيرة التي تعتمد على المخصصات الاجتماعية، هي الأكثر تضررا من هذا الغلاء، فقد تعالت أصوات كثيرة تنادي برفع المخصصات الاجتماعية، وخاصة مخصصات الأولاد والمسنين.

وسارع وزير المالية، روني بار- أون، إلى إعلان ما يشبه "حرب استنزاف" ضد رفع مخصصات الأولاد، كما

ذكرت ذلك صحيفة " ذي ماركر " . ونقلت الصحيفة عن " مقربين " من الوزير رفضه المطلق لرفع المخصصات، بزعم أنها تخرق إطار الموازنة العامة .

وقال المقربون إن بار- أون سيعرض على الطاقم الوزاري الخاص، الذي يبحث مسألة المخصصات، خطة لمواجهة استفحال الفقر وتعمقه، تعتمد بالأساس على زيادة ميزانيات وزارة التعليم، وتشجيع من هم خارج سوق العمل على الانخراط به، إضافة إلى توسيع مخططات باتت مقررة، مثل " الضريبة السلبية " ، وهو نمط ضريبي من المفترض أن يطبق العام الجاري في بعض البلدات كنموذج، ويقضي بدفع أموال ضمن الراتب لعائلات فقيرة من التي يعمل رب أو ربة العائلة لديها .

كما يعارض بار- أون الاقتراح الذي قدمه وزير الرفاه، إسحق هرتسوغ، والذي يقضي بأنه بدلا من رفع المخصصات، تدخر الحكومة لكل ولد مخصصاته إلى أن يصبح في جيل ٢١ عاما، ويتسلمها دفعة واحدة .

ويرأس الطاقم الوزاري الخاص زعيم حزب " شاس " ، الوزير إيلي يشاي، الذي يهدد بالانسحاب من الحكومة في حال عدم رفع مخصصات الأولاد على وجه الخصوص، كما أنه هو أيضا يرفض خطة وزير الرفاه التي تدعو لادخار المخصصات بدلا من دفعها للعائلات كثيرة الأولاد .

## الفصل الرابع: تأثير العمليات العسكرية في قطاع غزة

**أشار العديد من التقارير الاقتصادية إلى أن تكلفة الحرب وصلت إلى ١٠٠ مليون شيكل يوميا** (٢٤ مليون دولار)، وهذا دون حساب الخسائر جراء سقوط الصواريخ، ولا تأثر الاقتصاد في مناطق الجنوب .

وتشير التقارير الاقتصادية الإسرائيلية[٣٥] إلى أن العملية البرية لقوات الإحتلال الإسرائيلية في قطاع غزة زادت بنسبة كبيرة تكاليف الحرب، والتي اقتصرت بداية على ساعات غارات الطائرات الحربية وتكاليف القذائف . ومع دخول القوات البرية إلى قطاع غزة اضيف إليها تكاليف تفعيل القوات المدرعة وقوات المشاة والبحرية، وتكاليف الذخيرة والوقود والعتاد العسكري الذي يتضرر، بالإضافة إلى تكاليف تجنيد عشرات آلاف جنود الاحتياط .

وتشير التقارير إلى أن معدل تكلفة تجنيد جندي احتياط لليوم الواحد يصل إلى ١٢٠ دولارا، وتصل تكلفة استدعاء ١٠ آلاف جندي احتياط إلى ١,٢ مليون دولار في اليوم الواحد، دون الأخذ بالحسبان التكاليف العسكرية الخاصة بهم كالطعام والإيواء وتوفير شروط الراحة والعيادات الطبية والنفسية، ودون أن تشمل هذه الأرقام التكلفة الاقتصادية من جهة الإنتاج، وذلك بعد استدعاء هذا العدد من الجنود من أماكن عملهم .

ويمكن التوصل إلى أرقام تقريبية استنادا إلى معطيات رسمية مختلفة، حيث تقول مصادر في وزارة المالية أن الجيش تحمل تكاليف الحرب في أسبوعها الأول، والتي تقارب ١٨٥ مليون دولار، وعليه لم تحدث أية زيادة في ميزانية الأمن، حيث استفاد الجيش من ميزانية عامة تقدر بـ ٦٩٠ مليون دولار للعام ٢٠٠٩ والتي من شأنها أن تساهم في تغطية تكاليف الحرب .

وعلى ما يبدو سيكون هناك عجز في الميزانية قد يصل إلى ٥٪ من الناتج القومي، أي ما يقارب ٣٥ مليار شيكل، وعليه فإنه لتوفير مصاريف الحرب، ستضطر الحكومة إلى تقليص ميزانية الوزارات الاجتماعية وزيادة العجز في الميزانية في السنوات ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ و ٢٠١١ .

تشير التقارير إلى أن إطلاق الصواريخ من قطاع غزة يؤدي إلى أضرار غير مباشرة تتمثل في توقف المصانع عن العمل أو منع عمال من الوصول إلى أماكن عملهم، تزيد تكلفتها عن الأضرار المباشرة، التي تتضمن إصابة صاروخ لمبنى أو مركبة أو أية ممتلكات أخرى. وقد توقفت بشكل تام ٢٥٪ من الأنشطة التجارية والصناعية في المدن الجنوبية والتي تم إغلاقها تماماً بعد تدهور الأوضاع الأمنية، نتيجة لسقوط صواريخ على تلك المدن.

ونتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية داخل المناطق الجنوبية، قررت وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية تقديم قروض مالية عاجلة لأصحاب المشروعات الصغيرة لمنع انهيارهم.

وقد طلب وزير الدفاع الإسرائيلي "إيهود باراك" من وزارة المالية ٣ مليارات شيكل إضافية خلال الشهور القليلة الماضية، نصفها لعام ٢٠٠٨ والنصف الأخر لعام ٢٠٠٩. وقال باراك إن أولمرت وعد بتقديم المزيد لكن بسبب الوضع السياسي ودخول إسرائيل معركة انتخابات برلمانية[٣٦] لم يتم اتخاذ قرار نهائي. كما طلبت وزارة الدفاع نحو ٤ مليار شيكل للعامين القادمين، وقالت إنها في حاجه لهذا المبلغ من أجل تعويض فارق الأسعار المرتفع وتطوير أنظمة سلاحية جديدة وشراء معدات أخرى.

## الفصل الخامس: خصخصة الخدمات العامة

تم خلال العقود الثلاثة الممتدة بين العام ١٩٧٠ والعام ٢٠٠٠ بيع أسهم ٤٩ شركة حكومية، كما جرى منذ العام ٢٠٠٠ خصخصة جزء من الشركات الحكومية الكبرى في الاقتصاد ومن بينها شركة الطيران "إل عال"، شركة الاتصالات "بيزك"، شركة "تسيم" للملاحة البحرية ومصافي تكرير النفط (في حيفا).

إضافة إلى ذلك هناك شركات حكومية كبرى أخرى مثل المياه "مكوروت" و"بريد إسرائيل" وشركة الكهرباء القطرية، اتخذت قرارات بشأن خصخصتها، وقد قطعت هذه العملية مراحل مختلفة وأثرت تأثيرا سلبيا على حقوق العاملين والعاملات، تجلى في إجراءات فصل وتسريح وإحالة على التقاعد المبكر، وتقليصات في الأجور، بالإضافة إلى ذلك فقد كان لهذه العملية (الخصخصة) انعكاس سلبي آخر على جمهور العاملين، تمثل في خفض تكلفة القوى العاملة وتحويلها إلى سلعة تجارية.

فضلاً عن ذلك فقد أضرت الخصخصة على المدى البعيد، حتى في الشركات التي كانت توجد فيها لجنة عمال قوية، بحقوق العاملين والعلاقات بين العامل ورب العمل بشكل بعيد الأثر.

وعلى سبيل المثال، أدت خصخصة مصافي تكرير البترول إلى اتفاقية قلصت حقوق العمال الجدد، حيث انتقصت من شروط الأجر والتقدم، وأفسحت المجال لفصلهم من العمل بسهولة أكبر.

اتسمت مسيرة الخصخصة في إسرائيل بمسار متعرج عكس الصعوبات التي كان الاقتصاد الإسرائيلي يعاني منها بنيويا، فطبيعة إسرائيل، فرضت عليها منذ نشأتها عام ١٩٤٨ التدخل القوي في توجيه العمليات الاقتصادية، بحيث نشأ قطاع عام إسرائيلي قدر له أن يهيمن على إدارة الاستثمارات وحركة النشاط الاقتصادي لسنوات طويلة امتدت حتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي، ويعود البعض بتاريخ الخصخصة في إسرائيل إلى منتصف السبعينيات، بينما يرى آخرون أن البداية الحقيقية لهذه السياسة كانت بتبني الدولة لبرنامج خصخصة واضح المعالم عام ١٩٨٥ بدعم من الولايات المتحدة

الأميركية . ففي ذلك العام، وصلت معدلات التضخم إلى أقصى مستوياتها ولم يكن هناك بد من إتباع سياسة انكماشية بخفض الدعم المتزايد من جانب الحكومة للمواد الغذائية والعديد من الخدمات، مع محاولة تدعيم الصادرات وزيادة حجم الاستثمارات . ونجحت هذه السياسة في تخفيض معدلات التضخم إلى ١٥٪ عام ١٩٩٤ ، وبدءا من ذلك العام وضعت الحكومة الإسرائيلية نصب عينيها جعل نسبة التضخم ثابتة بحيث لا تتجاوز ٥٪ فقط .

**خصخصة الخدمات الاجتماعية**

لقد شكلت الخدمات العامة ممراً لدخول النساء إلى سوق العمل . وتشكل النساء الجزء الأكبر من العاملين في القطاع العام الإسرائيلي، وعليه فإن تقليص هذا القطاع وخصخصته يضر بالنساء في المقام الأول، إذ يبلغ مجموع العاملات في هذا القطاع (يشمل الإدارة العامة، والتعليم، الصحة والخدمات الجماهيرية) قرابة ٥١٥,٤ ألف مستخدمة يشكلن ما نسبته ٧١,٤٪ من مجموع العاملين في هذا القطاع . وتشكل النساء العاملات في الخدمات العامة ما نسبته ٤٥٪ من مجموع النساء العاملات في سائر المرافق الاقتصادية في إسرائيل .

**خصخصة في جهاز الصحة**

تعمل في خدمات الصحة نحو ١٢٠ ألف امرأة يشكلن ٧٣٪ من مجموع العاملين في جهاز الصحة، والذي تجلت فيه عملية الخصخصة في أربعة أشكال :

١ . ارتفاع مساهمة الاقتصاد المنزلي في تمويل جهاز الصحة من ٢٦٪ العام ١٩٩٥ إلى ٣١٪ في العام ٢٠٠٥ ، إلى جانب انخفاض في مساهمة الحكومة من ٧٠٪ إلى ٦٥٪ . وقد عبرت الزيادة في إنفاق قطاع الأسر على الصحة عن نفسها في شكل أساس في شراء تأمينات صحية مكملة من صناديق المرضى، وشراء تأمينات (صحية) تجارية من شركات تأمين . وهكذا بات الإسرائيليون اليوم، بعد مرور ١٣ عاماً على سن قانون التأمين الصحي الحكومي الذي ضمن سلة خدمات موحدة وسخية مقابل دفع رسوم صحة، ينفقون مبالغ كبيرة إضافية على التأمينات الصحية . هذا الاتجاه يؤدي أيضاً إلى عدم المساواة في الوصول إلى خدمات الصحة .

٢ . هوية الجهة المقدمة فعليا للخدمات الصحية : ارتفع منذ العام ١٩٨٥ نصيب الجهات التجارية في تنفيذ الخدمات الصحية من ١٩٪ إلى ٢٥٪ تقريباً . مع ذلك فإن نصيب المؤسسات العامة (الحكومية والسلطات المحلية وصناديق المرضى) في تنفيذ الخدمات الصحية ما زال النصيب الأكبر، إذ يصل إلى نحو ٦٢٪ .

٣ . انخفاض في "عائد العمل" من وزارة الصحة وارتفاع في "شراء الخدمات والسلع" من الجمعيات والمقاولين وشركات القوى البشرية (فقد انخفضت نسبة "عوائد العمل" من ٤٧,١٪ في العام ١٩٩٥ إلى ٣٣٪ في العام ٢٠٠٣ ، في حين ارتفعت نسبة "شراء السلع والخدمات" في تلك السنوات من ٤٧,٣٪ إلى ٦٢,٧٪) . معنى ذلك هو استبدال العاملات والعاملين في جهاز الصحة، الذين يتمتعون بشروط عمل مكرسة في

اتفاقية جماعية، بعاملات وعاملين مشغلين من قبل جهات غير حكومية، قسم كبير منهم غير محميين بواسطة اتفاقيات عمل جماعية.

٤. تغيير في طريقة عمل وإدارة المستشفيات العامة وصناديق المرضى، وبين الأمثلة البارزة على ذلك:

- تعاني سلة الخدمات الصحية المقدمة في إطار قانون التأمين الصحي الحكومي من تمويل ضعيف نظراً لأنها لا تأخذ في الحسبان كامل النمو السكاني، وتقدم أعمار السكان وارتفاع تكاليف الصحة. نتيجة لذلك تنشأ فجوة بين التمويل المرغوب وبين التمويل المتوفر أو المتاح، ما يدفع صناديق المرضى إلى البحث عن مصادر تمويل إضافية.
- تقوم صناديق المرضى ببيع خدمات صحة خاصة وعقاقير طبية بأسعار مرتفعة نسبياً.
- تحول المستشفيات إلى العمل بطريقة تجارية لا تضع مصلحة المريض على رأس اهتمامها.

هناك ثلاثة أنواع من الخدمات الصحية ما زالت ضمن مسؤولية وزارة الصحة وهي: الطب الوقائي، والعلاج التمريضي الذي يستمر لفترة طويلة، وخدمات الصحة النفسية. غير أن هناك خطط خصخصة لكل فرع من هذه الفروع بعضها قيد التنفيذ.

**خصخصة في جهاز التعليم**

يبلغ عدد النساء العاملات في جهاز التعليم (الرسمي) ٢٤٤ ألفًا يشكلن ٧٨٪ من مجموع العاملين في التعليم. وللخصخصة في جهاز التعليم انعكاسات على النساء سواء كعاملات أو كراعيات أساسيات للأولاد.

وتجد الخصخصة في جهاز التعليم تعبيراً لها في تقليص الإنفاق العام على التعليم من جهة، وزيادة الإنفاق الخاص من جهة أخرى، وتعتبر نسبة الإنفاق الخاص على التعليم في إسرائيل من النسب المرتفعة بين الدول المتطورة، ففي العام ٢٠٠٤ احتلت إسرائيل المكان السادس على هذا الصعيد بين مجموعة الدول المتطورة OECD.

**خصخصة جهاز الرفاه**

يختلف طابع مناقشة الخصخصة في ما يتعلق بجهاز الرفاه، ذلك لأن قسماً كبيراً من النشاطات التي تتم في إطاره، كان على الدوام في أيد غير حكومية.

ففي إسرائيل لم تقم الدولة على الإطلاق بإدارة جهاز رفاه تابع للدولة، ولم تحدد الحق المدني بالحصول على خدمات رفاه، كما لم تقم أبداً بتحديد سلة أساسية لخدمات رفاه شخصية لسكان إسرائيل.

جهاز خدمات الرفاه الشخصية القائم في إسرائيل خاضع للدولة جزئياً فقط، ذلك لأن جزءاً كبيراً من الخدمات يقدم من قبل جهات غير حكومية، كما أن جزءاً كبيراً من التمويل يأتي من متبرعين يهود يعيشون خارج البلاد، إضافة إلى أن جانباً من العمل يُنفذ بواسطة متطوعين.

## الفصل السادس: ميزانية العام ٢٠٠٩

تعمل حكومة نتنياهو الحالية على إعداد ميزانية مزدوجة للأعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ ، وذلك بعد إقرار قانون يخول الحكومة الجديدة تمديد الفترة اللازمة للمصادقة على الميزانية بحوالي ٤ أشهر إضافية[٣٧]، بعد أن كانت الفترة المحددة سابقا ٤٥ يوما من موعد استلام الحكومة الجديدة مهامها الرسمية، بالإضافة إلى تحويل الميزانية إلى مشروع ثنائي الأعوام من اليوم فصاعدا.

يصل اقتراح الميزانية للعام ٢٠٠٩ إلى ٣٢٥ مليار شيكل[٣٨] (وهي ميزانية متأثرة جدا بالأزمة الاقتصادية الراهنة التي تمر بها إسرائيل كباقي دول العالم، بالإضافة إلى الحاجة الملحة لإيجاد المصادر المناسبة لتغطية تكلفة الحرب البشعة على قطاع غزة). وقد تمت المصادقة على اقتراح الميزانية خلال ولاية الحكومة السابقة برئاسة "إيهود أولمرت" بتأييد ثلاثة عشر وزيرا من أصل خمسة وعشرين وزيرا، وقد كانت هذه الميزانية استمرارا لمنهجية الحكومة بتكريس أفضلياتها وأولوياتها للوضع العسكري في إسرائيل، وارتكزت على فرضيات وزارة المالية وبنك إسرائيل بنمو اقتصادي بنسبة ١,٥٪ خلال العام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى توجيه الضربات القاسية للشرائح الضعيفة.

وكما هو معروف، أدت الانتخابات في إسرائيل إلى إلغاء كل القرارات السابقة المتعلقة بالميزانية واقتراح ميزانية مزدوجة للأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، لا تعرف عنها أي تفاصيل إضافية إلى حين كتابة هذا التقرير.

## الفصل السابع: سعر صرف العملات الأجنبية

شهد الاقتصاد الإسرائيلي في العام ٢٠٠٨ عاصفة كبيرة على ضوء التراجع المستمر لسعر صرف العملات الأجنبية، وخاصة سعر صرف الدولار أمام الشيكل، وهذا الأمر زاد من خشية العديد من المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية وعلى رأسهم اتحاد الصناعيين من ان يؤدي الشيكل القوي الى غلاء البضائع الإسرائيلية المصدّرة للأسواق الأوروبية والأميركية، ما قد يقلل الطلب عليها ويقود لخسائر مادية ملموسة. أضف إلى ذلك الخسائر الكبيرة التي تكبدتها فروع التصدير، ما دفع بنك إسرائيل إلى التدخل بشكل ملموس لمنع هبوط سعر صرف الدولار وإيقاف التدهور الحاصل في هذه الفروع.

وعقدت لجنة المالية التابعة للكنيست جلسة خاصة لمناقشة تداعيات هذا الأمر على المرافق الاقتصادية الإسرائيلية. وأوضح رئيس اتحاد الصناعيين "شراغا بروش" الذي شارك في الجلسة أنه قرر سحب اقتراحه بتعديل قانون بنك إسرائيل ليعمل على تشجيع النمو الاقتصادي على غرار ما يقوم به في مجال الحفاظ استقرار الأسعار.

بينما رفض بنك إسرائيل أية محاولة لحمله من خلال إجراءات تشريعية على خفض نسبة الفائدة المصرفية الأساسية، ويأتي هذا الحراك في ظل تفاقم أزمة المصدرين الإسرائيليين إلى الولايات المتحدة الأميركية الذين خسروا مبالغ طائلة على مدار الشهور الماضية بسبب تراجع قيمة الدولار مقابل الشيكل.

وليس واضحاً أيضا فيما إذا كان تخفيض الفائدة في إسرائيل سيحل المشكلة، حيث واصل سعر صرف الدولار تراجعه بشكل ملحوظ، في حين كان معدل الفائدة في إسرائيل أدنى منه في أميركا.

تعرض الاقتصاد الاسرائيلي الى هزة على ضوء هبوط أسعار صرف العملات الأجنبية، وخصوصا الدولار أمام الشيكل الذي هبط إلى أدنى مستوى له في السنوات التسع الماضية، حيث وصل إلى ٣,٢ شيكل للدولار الواحد. وخشي اتحاد الصناعيين من أن يؤدي الشيكل القوي إلى غلاء البضائع الإسرائيلية المصدّرة للأسواق الأوروبية والأميركية، ما قد يقلل الطلب عليها ويقود لخسائر مادية ملموسة.

يذكر ان هبوط الدولار نابع من أزمة حقيقية يشهدها الاقتصاد الأميركي، بسبب أزمة سوق الرهن العقاري الثانوي (sub-prime)، بالإضافة للعجز الكبير في الميزانية وفي الميزان التجاري مع دول العالم. وقد أثرت الأزمة في أميركا على بورصات العالم وسببت خسائر فادحة بلغت سبعة تريليونات دولار خلال أيام معدودة. ومع أن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها إسرائيل، خاصة منذ عهد نتنياهو، شهدت تقليصات حادة في الميزانية والتزمت حرفيا بإملاءات مؤسسات المال العالمية مما خلق فائضا كبيرا، إلا أن القلق ساد الأوساط الإسرائيلية من احتمال انتقال عدوى الأزمة إلى اقتصادها أيضا.

وادعى اتحاد الصناعيين انه شارف على كارثة اقتصادية بسبب هبوط الدولار، ويشير تقرير له إلى أن قدرة المصدِّر الإسرائيلي على المنافسة كانت الأكثر تضررا من البلدان الأخرى، رغم أن التصدير للولايات المتحدة يشكل ٣٣٪ فقط من مجمل التصدير الإسرائيلي للبضائع. ويعود السبب إلى أن ٧٥٪ من البضائع التي تصدرها إسرائيل محددة بسعر الدولار، حتى عندما يكون الهدف بلدانا ذات عملة مختلفة مثل جنوب شرق آسيا وشرق أوروبا.

قال رئيس اتحاد الصناعيين، شراغا بروش، في أوج العاصفة أن "بقاء سعر الدولار على حاله قد يسبب كارثة للاقتصاد الإسرائيلي، علما أن التصدير ساهم بنسبة ٤٠٪ من النمو الاقتصادي في السنوات الأربع الناجحة الأخيرة. وسيؤدي استمرار الوضع الحالي الى خسارة ٤,٥ مليار دولار من صادرات العام ٢٠٠٨ ، ما سيدفع الصناعيين الى فصل ٣٥ الف عامل".

جاءت إشارة رئيس اتحاد الصناعيين للخسائر وفصل العمال، على خلفية الاعتقاد بان سعر صرف الدولار المنخفض مقابل الشيكل القوي سيؤدي لارتفاع ملموس في تكلفة القوة العاملة المحلية التي تتقاضى أجرها بالشيكل، الأمر الذي سيزيد أسعار البضائع المصنوعة محليا، ويجعلها أقل ربحيةً من البضائع المستوردة. على هذه الخلفية طالب الصناع الحكومة بتعويضهم عن الخسائر. كما حاولوا بالتعاون مع الهستدروت، الضغط على بنك إسرائيل للتدخل في سوق العملات الأجنبية وخفض الفائدة، وبالتالي خفض قيمة الشيكل.

قرر محافظ بنك إسرائيل تخفيض نسبة الفائدة لتطويق الأزمة، وخاصة لمنع التأثيرات السلبية لحالة الركود الأميركية على إسرائيل، وجاء هذا القرار المفاجئ في فترة لم تكن فيها أية حاجة لتخفيض نسبة الفائدة، ولم يكن لهذا القرار أي مبرر خاصة وأن معطيات الاقتصاد الإسرائيلي أشارت إلى نسبة نمو جيدة (في الربع الأخير من العام ٢٠٠٧ بلغت نسبة النمو ٤,٦٪)، بل له علاقة بالخوف الكبير من وضع الاقتصاد الأميركي وانعكاساته.

ودلت كل العلامات على أن الركود في أميركا، وفي العالم كله، أصبح حقيقة لا يمكن التغاضي عنها، وعليه فإن محافظ بنك إسرائيل فيشر تصرف كما يبدو على أساس الإفتراض بأن الأزمة العالمية ستؤثر على إسرائيل أيضا، لذا سعى إلى تقليل الأضرار.

يعتبر خفض الفائدة، من وجهة النظر الاقتصادية الصرفة، أحدى الأدوات الاقتصادية الأساسية التي يتم إتباعها عادة لمنع ارتفاع قيمة العملة. ولكن في بداية الأزمة رفض فيشر والحكومة التدخل في الفائدة وسوق العملات، حيث اتضح أن هناك من يربح من الفائدة المرتفعة في إسرائيل. المستثمرون الكبار يقترضون المال من أميركا مقابل فائدة منخفضة ثم يستثمرونها في إسرائيل مقابل فائدة أعلى ويربحون من الفارق بين النسبتين. خفض الفائدة يعني تراجع حركة الاستثمار الأجنبي، وهذا ما لا يريده فيشر.

ويشار هنا إلى أن ما يجذب الأموال الهائلة لإسرائيل، ويزيد من قيمة الشيكل ليس متانة الاقتصاد، بل اعتقاد المستثمرين بأنهم سيربحون من الفائدة المرتفعة على الشيكل. ويشير تقرير دافيد آرتسي، مدير معهد التصدير الإسرائيلي، المقدم للجنة الكنيست إلى أن ٧١٪ من التجارة في العملات الأجنبية في إسرائيل، تهدف إلى كسب الأرباح على المدى القصير وهي تتم من خلال "صناديق التحوط"، التي تعتبر أموالا غير إنتاجية ومتنقلة.

وقد أكد آرتسي وجود "ظاهرتين جديدتين خطيرتين في سوق العملات الاجنبية في إسرائيل: زيادة حجم الدور الذي تلعبه عناصر أجنبية، وزيادة حجم النشاط الذي يمكننا أن نسميه مضاربة في السوق. ثقل الأجانب ارتفع من نسبة ٤٢٪ في العام ٢٠٠٣ إلى ٦٢٪ في العام ٢٠٠٨، وبشكل مواز، ارتفع حجم الصفقات التي لها صفة المضاربة. أظهر التقدير الذي أجراه معهد التصدير في صفوف مدراء غرف الصفقات في البنوك المحلية والأجنبية في إسرائيل أن هذه البنوك تقدر أن نسبة المضاربة من مجمل التجارة بالعملات تصل الى ٧١٪".

يتضح إذن أن النمو الاقتصادي في إسرائيل مبني في الواقع على أسس هشة، إذ تدل التجربة على أن "صناديق التحوط" هذه تميل للانتقال السريع من مكان لمكان حسب فرص كسب الأرباح السريعة. المضاربة التي تلاعبت بها هذه الصناديق، هي التي تقف وراء أزمة الاقتصاد الأخيرة في أميركا وخاصة في مجال الرهن العقاري الثانوي.

وعلى خلفية استمرار هبوط أسعار العملات الأجنبية أعلن بنك إسرائيل، يوم الخميس- ٢٠/٣/٢٠٠٨، عن عزمه القيام بخطوة غير مسبوقة تقضي بشراء ٢٥ مليون دولار يوميا خلال السنتين المقبلتين، ليصل مجموع ما سيشتريه خلال هذه الفترة إلى ١٠ مليارات دولار، وذلك بهدف وقف انهيار سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي. وأعلن محافظ بنك إسرائيل، ستانلي فيشر، عن هذه الخطوة، وقال إنه سيبدأ بتنفيذها خلال أيام معدودة.

وتهدف هذه الخطوة، إضافة إلى وقف تدهور سعر صرف الدولار، إلى زيادة أرصدة العملات الأجنبية لدى إسرائيل من ٢٨ مليار دولار إلى ما بين ٣٥ إلى ٤٠ مليار دولار، وذلك في أعقاب النمو الاقتصادي السريع في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة وانخراط الاقتصاد الإسرائيلي في الاقتصاد العالمي الأمر الذي يستدعي أرصدة عملة أجنبية أكبر.

وحققت خطوة بنك إسرائيل نتائج قبل البدء في تطبيقها. فقد ارتفع سعر صرف الدولار مباشرة بعد الإعلان عن الخطة من ٣,٣٩٩ شيكل مقابل الدولار إلى ٣,٤٥ شيكل.

من جهة ثانية، شدد بنك إسرائيل على أن الخطة لن تغير غايات سياسة البنك، وهي الحفاظ على استقرار الأسعار ودعم أهداف اقتصادية أخرى للحكومة الإسرائيلية، وخصوصا في مجالي النمو الاقتصادي والتشغيل ودعم الاستقرار المالي في إسرائيل.

غير أن محللين اقتصاديين إسرائيليين أعربوا عن تخوفهم من أن تؤدي الخطة الجديدة لبنك إسرائيل إلى ارتفاع في التضخم المالي، لأن شراء الدولارات سيتسبب في تمرير ما يقارب ١٠٠ مليون شيكل للأسواق في كل يوم. لكن من الجهة الثانية فإن التباطؤ الاقتصادي المتوقع من شأنه تعديل التضخم. كذلك فإن التوقعات تشير إلى أن الخطة الجديدة ستجعل فيشر يخفض الفائدة البنكية بنسبة تتراوح ما بين ٢٥ , ٠٪ إلى ٥٠ , ٠٪ وهي نسبة أقل من التوقعات.

من جهة أخرى قالت صحيفة يديعوت أحرونوت [٣٩] إن الأزمة الاقتصادية في إسرائيل تتفاقم، حيث تم خلال الأشهر الثلاثة الماضية تسجيل تباطؤ اقتصادي ملموس في نمو الاقتصاد الإسرائيلي. وأضافت الصحيفة أن الدليل الرسمي على ذلك برز من خلال المعطيات التي نشرها مكتب الإحصاء المركزي، وتبين منها أنه بين الأشهر كانون الأول ٢٠٠٧ وشباط ٢٠٠٨ سجل نمو مجمل المبيعات في شبكات التسويق الكبرى نسبة ٦ , ٢٪ فقط، علما أن هذه النسبة كانت ٢ , ٥٪ في الأشهر الثلاثة التي سبقتها.

واتضح من المعطيات أيضا أن الصورة أسوأ فيما يتعلق بمجال المواد الغذائية، إذ سجل النمو فيه معدلا سنويا بنسبة ١ , ١٪. وتثير هذه النسبة قلقا خصوصا وأن وتيرة التزايد السكاني في إسرائيل تقارب ٢٪، ما يعني أن استهلاك المواد الغذائية أقل من الزيادة الطبيعية. وأكدت مصادر مكتب الإحصاء أن المعطيات تدل على تقليص استهلاك المواد الغذائية.

يذكر في هذا المجال أن قيمة الدولار أمام الشيكل تراجعت بنسبة ١١٪ منذ مطلع العام ٢٠٠٨ وحتى نهاية الربع الأول من السنة نفسها، ونسبة ٢٢٪ منذ النصف الثاني من شهر تموز عام ٢٠٠٧، في حين أن البورصات الإسرائيلية فقدت منذ مطلع العام ١٦٪ بالمعدل خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٨، في حين أنها اختتمت عام ٢٠٠٧ بارتفاع بنسبة ١٨٪.

ولكن بالنسبة للبورصة، فإنها حتى الأسبوع الأخير من شهر تموز الماضي كانت قد سجلت ارتفاعا بأكثر من ٢١٪، ثم بدأت مسيرة تخبطات وازدادت وتيرة الهبوط، التي استمرت وحتى تسارعت منذ مطلع العام، وبالذات منذ مطلع شهر شباط عام ٢٠٠٨، وعمليا بالإمكان القول إن الانخفاض الحاصل، يصفي الارتفاع الذي كان على مدى العام الماضي ٢٠٠٧.

وكانت المرّة الأخيرة التي تدخل فيها بنك إسرائيل المركزي في سوق العملات الأجنبية في العام ١٩٩٧، ولكن حتى تلك الفترة لم يكن البنك يتدخل بشكل علني، بل كان يشتري الدولارات تحت أسماء لشركات أجنبية وهمية، بينما بادر البنك مؤخرًا للإعلان عن خطوته على الملأ، الأمر الذي فسّره محللون بأنه خطوة تهدف ليس فقط للجم تدهور سعر صرف الدولار، وإنما أيضا لطمأنة جهات أخرى في الاقتصاد الإسرائيلي.

وقدرت مصادر اقتصادية أن محافظ بنك إسرائيل، ستانلي فيشر، أراد بهذه الخطوة أن يلوح لأصحاب رأس المال في تل أبيب، وبالأساس للتجار في سوق العملات الأجنبية، أن البنك الإسرائيلي قد يشارك في السوق.

يعتقد المحللون الاقتصاديون، والى جانبهم بنك إسرائيل المركزي، أن هذا لا يعتبر إنجازا إسرائيليا، وإنما بفعل عدة عوامل، أهمها معطيات الاقتصاد في الولايات المتحدة، في ظل عجز ضخم جدا في ميزان المدفوعات الأميركي الذي وصل إلى حد ٨٠٠ مليار دولار، والتضخم المالي الأميركي في السنوات الأخيرة الذي يتراوح ما بين ٥ , ٣٪ إلى ٥٪، ونتيجة لهذا فإن الدولار يتراجع في دول كثيرة في العالم، وليس فقط في إسرائيل.

إلا أن بعض المحللين الاقتصاديين يصرون على عدم تغييب معطيات الاقتصاد الإسرائيلي عما يجري، فإسرائيل سجلت في العام ٢٠٠٦، ورغم الحرب على لبنان، نموا اقتصاديا بنسبة ١,٥٪، وارتفعت نسبة النمو إلى ٣,٥٪ عام ٢٠٠٧، وهي تأثرت أقل من غيرها من الدول بالأزمة العالمية إضافة إلى معطيات أخرى، ومن بينها الفائض في ميزان المدفوعات، الذي بلغ حتى الآن سبعة مليارات دولار.

ورغم هذا، يؤكد المحللون أن ما حصل لسعر صرف الدولار ليس "حكاية إسرائيلية"، وإنما لأن سعر صرف الدولار يتراجع أمام الكثير من العملات في العالم، بنسبة تتراوح من ٥٪ وحتى ١٢٪ في بعض الدول، ولهذا فإن تراجع سعر صرف الدولار لا يمكن اعتباره ظاهرة إسرائيلية، وإنما عالمية.

وخسرت فروع الاقتصاد في إسرائيل في ٢٠٠٨ صفقات بمقدار ٤,٤ مليار دولار في أعقاب تدهور أو انحدار شديد في سعر الدولار؛ كذلك فقد نحو من ١٧ ألف مكان عمل – وهذا ما يبينه استطلاع قام به الخبير الاقتصادي الرئيس في اتحاد الصناعيين، روبي غينيل، بين مصانع تتصل بالاتحاد.

وقال غينيل أن حجم أضرار قطاع التصدير في أعقاب تآكل الدولار سيكون بمقدار ٣,٩ مليار دولار، وأن الأضرار بالمبيعات للسوق المحلية ستقف عند ٤٥٠ مليون دولار. وأضاف غينيل انه يتوقع انخفاض ٧٠٪ بالأرباح الصافية للمصانع في إسرائيل. كذلك يبين الاستطلاع أن المصانع قد خسرت في ٢٠٠٧ مبلغ ٢,٦ مليار دولار، في حين أن خسارة صفقات الاستيراد وقفت عند ٢,٣ مليار.

## الفصل الثامن: الإصلاحات الضريبية

اعترف التقرير السنوي الصادر عن مديرية مداخيل الدولة في وزارة المالية الإسرائيلية، بأن العبء الضريبي في إسرائيل أعلى بنسبة ١٥٪ من معدل العبء في الدول الصناعية، في حين أن معطيات وزارة المالية تتوقع أن تشكل مداخيل الضرائب في العام ٢٠٠٩، ما نسبته ٥٨٪ من الميزانية العامة.

ويتضح من التقرير أن العبء الضريبي الذي يدفعه المواطنون لوزارة المالية وصل في العام ٢٠٠٨ إلى ما نسبته ٢٨،٥٪ من الناتج المحلي، وبإضافة رسوم الضمان الاجتماعي والصحي التي تخصم من الرواتب، والضرائب التي تجبيها المجالس البلدية والقروية، فإن النسبة ترتفع إلى ٣٧٪، في حين أن معدل العبء الضريبي في الدول الصناعية المتطورة المنضوية في منظمة (OECD) يصل إلى ٢،٣٢٪، ولو أن إسرائيل كانت عضوا في هذه المنظمة، لاحتلت المرتبة ١٤ من أصل ٣١ دولة.

وحسب التقرير فإن العبء الضريبي المباشر في إسرائيل بلغ في العام ٢٠٠٤ ما نسبته ١٩٪ من الناتج، بينما المعدل في منظمة دول (OECD) كان في ذلك العام ٢١٪، إلا أن ما يرفع العبء الضريبي في إسرائيل هو العبء الضريبي غير المباشر، الذي يصل إلى قرابة ١٨٪، مقابل أكثر بقليل من ١٠٪ في دول (OECD).

ويقول التقرير: إن ما يزيد العبء الضريبي هو تدني مداخيل المواطنين في إسرائيل مقارنة مع دول الغرب، ففي العام ٢٠٠٨ بلغ معدل الناتج المحلي للفرد ٢١ ألف دولار، وهو ما يعادل ٦٢٪ من معدل الناتج للفرد في الولايات

المتحدة، وحسب هذا المقياس، فإن إسرائيل كانت ستحتل المرتبة ٢٢ من أصل ٣١ دولة في منظمة (OECD) الدولية السابق ذكرها.

وجاء أيضا أن المستقلين في سوق العمل في إسرائيل يشكلون ١٣٪ من القوى العاملة، ومداخيلهم غير الصافية تساوي ضعفي مداخيل الأجيرين، إلا أن حصتهم في ضريبة الدخل لم تكن بنفس القدر، فقد كانت أعلى بـ ٣٣٪ فقط من الضريبة التي يدفعها الأجيرون، أي أن معدل الضريبة لدى المستقلين كان ٦، ٢٠٪ مقابل ٩، ١٤٪ لدى الأجيرين.

ويرى التقرير أن هذا العبء في إسرائيل قد يرتفع من ٣٧٪ إلى ٤١٪ في حال تم سن قانون راتب التقاعد الإلزامي، الذي سيقتطع من الرواتب، لغير المنظمين في أي برنامج تقاعدي، نسبة ٥٪ من دخلهم الصافي،

وعلى الرغم من ذلك، فإن التقرير يدعي أن العبء الضريبي يقع بالأساس على أصحاب المداخيل العالية، إذ يظهر أن ٤٧٪ من الجمهور الذي عليه دفع ضريبة الدخل لم يصلوا إلى خط الحد الأدنى الملزم بدفع ضريبة دخل، وهم ٣٦٪ من الرجال و٦٢٪ من النساء، إلا أن مداخيل الضرائب في العام الماضي ارتفعت بنسبة ١١٪، وهو ارتفاع حاد جدا قياسا مع سنوات سابقة.

ويقول التقرير: إن هذه الزيادة الحادة ناجمة عن صفقات خصخصة القطاع العام، وأيضا نتيجة عمليات بيع شركات كبرى، ومن دون هذه الصفقات كانت الزيادة في جباية الضرائب ستصل إلى ٨٪، وهي أيضا نسبة عالية جدا مقارنة مع سنوات سابقة، وهي أعلى بضعف ونصف الضعف من نسبة ارتفاع الناتج المحلي.

ويذكر في هذا المجال أن سلطة الضرائب أعلنت في السنة الماضية، أن لديها حوالي ١٠ مليارات شيكل فائضا من دفع الضرائب، وترفض وزارة المالية تحويل هذه الأموال لميزانية الدولة لسد العجز الذي يتراوح حول ٩, ٢٪ حتى الآن، أو تحويله إلى ميزانيات الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة الرفاه، التي عانت في السنوات السابقة من تخفيض كبير فيها.

ويدعي التقرير أيضا أنه على الرغم من النسب السابقة، فإن نسبة ضريبة الدخل المباشرة على الرواتب المتدنية هي أقل من مثيلتها في الدول المتطورة، في حين أن ضريبة الدخل المباشرة على الرواتب العالية هي أعلى من مثيلاتها في دول منظمة (OECD)، ولكن ما يزيد نسبة الضرائب، كما ذكر سابقا، هو الضرائب المكملة، مثل ضريبة القيمة المضافة على المشتريات التي تبلغ نسبتها ٥، ١٥٪، المفروضة على جميع المشتريات تقريبا، والضرائب على المسكن والسيارات وغيرها.

ويذكر في هذا المجال أن نسبة ضريبة الدخل والرسوم الاجتماعية والصحية التي يدفعها الأجير الذي يتراوح دخله الصافي (بالنسبة للرجال) من ١٦٠٠ دولار إلى ٢٣٠٠ دولار، تتراوح من ٢٠٪ إلى ٢٦٪، وهذا يشمل أيضا حصة الأجير المنظم في تأمين التقاعد.

أما بالنسبة للنساء، فإن هذه النسبة قائمة من حيث المبدأ، ولكن هناك تسهيلات ضريبية تدفع للمرأة بشكل عام، ثم تضاف تسهيلات أعلى للمتزوجات، ولهن أولاد دون سن ١٨ عاما.

ويسري هذا الأمر أيضا على الضرائب المفروضة على الشركات في إسرائيل، فعلى الرغم من أن الضريبة المفروضة

على هذه الشركات انخفضت خلال أربع سنوات من ٣٦٪ إلى ٣١٪، فأنها تبقى أعلى من معدل مثيلتها في دول منظمة (OECD)، إلا أن هذه الضريبة من المتوقع أن تشهد انخفاضا تدريجيا إلى نسبة ٢٥٪ حتى العام ٢٠١٠.

ويذكر هنا أن وزارة المالية أقرت في العام ٢٠٠٥ برنامجا لتخفيض العبء الضريبي حتى العام ٢٠١٠، ومن يستفيد من هذا البرنامج بالأساس هم أصحاب المداخيل العالية جدا، الذين كان أعلى سقف ضريبي على مداخيلهم حتى قبل أربع سنوات يصل إلى ٦٠٪، وهذا يشمل الرسوم الاجتماعية والصحية، ولكن هذه النسبة لا تشمل كل الراتب بل أجزاء منه، ليصل بالمعدل إلى حوالي ٤٠٪، أما اليوم فإن السقف الأعلى لهذه الضريبة هو ٤٩٪.

وتوصي مديرية الضرائب بتصحيح "الخلل" القائم في الضرائب المفروضة على الأرباح من البورصة والمداخيل من الخارج للأفراد، وهي نسب ضريبية عالية، إضافة إلى وقف عملية تقليص التسهيلات الضريبية.

ويقول التقرير: إن التسهيلات الضريبية على مختلف أنواعها ستصل في العام القادم ٢٠٠٨ إلى قرابة ٨،٦ مليار دولار، وهي ما نسبته ١٨٪ من مداخيل الدولة من الضريبة، و٥٪ من الناتج المحلي.

**اجمال**

تناول هذا التقرير بإسهاب الوضع الاقتصادي لإسرائيل خلال سنة ٢٠٠٨ من خلال النظر إلى المؤشرات الرئيسية مثل النمو، والتغييرات البنيوية الكثيرة الحاصلة في الاقتصاد، والتغييرات الحاصلة في أجهزة الضرائب، والتغييرات على المستوى العالمي وتأثر إسرائيل منها، وما إلى ذلك.

تم أستعراض معظم نواحي الحياة الاقتصادية في إسرائيل. في هذا التقرير تظهر بوضوح الأحداث الاقتصادية التي شهدتها أسرائيل خلال العام ٢٠٠٨، وقد تم الأمر من خلال الاستعانة بوصف مبنى الاقتصاد وفروعه الرئيسية، السياسات الحكومية (المتغيرة مع تغير السلطة أو الأحزاب الحاكمة)، التغييرات الجمة بالناتج القومي ومعدلات نموه، مستويات البطالة، مستويات غلاء المعيشة، قوانين العمل والضرائب، التطورات المالية والتي قد تكون ذات تأثير عميق، الصراعات الداخلية بين المنظمات العمالية والوزارات المختلفة وغيره.

شهد العام ٢٠٠٨ تطورات سلبية تمت الإشارة اليها، وأدت هذه المؤشرات السلبية إلى زيادة الأعباء الاقتصادية الملقاة على كاهل القطاع الإنتاجي وقطاع الأسر على حد سواء: إلى جانب النمو الاقتصادي بنسبة ٣,٨٪ وانخفاض مستوى المعيشة فإن هذا النمو لم يحسن الظروف الحياتية للطبقات الضعيفة، وتركت الطبيعة العسكرية والاحتلالية لإسرائيل وقعا شديدا على الوضع الاقتصادي، ويبرز هذا الأمر بحجم المصادر المقتطعة لهذه الغاية.

تركت الحرب التي بادرت إليها إسرائيل على قطاع غزة أثرا شديدا على الوضع الاقتصادي، إذ تقدر الخسائر المادية التي تكبدتها إسرائيل خلال السنة الحالية بأكثر من عشرة مليارات دولار.

وإذا أجملنا المؤشرات الاقتصادية للعام ٢٠٠٨ يمكننا تلخيص ذلك بما يلي:

بلغ معدل النمو ٣,٨٪ في العام ٢٠٠٨، متأثرا من الأزمة العالمية والتي تمثلت بشكل واضح بتراجع المؤشرات الاقتصادية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ وليصل اجمالي معدل النمو المتراكم منذ ٢٠٠٣ الى ٣,٢٧٪. واستمر

تدفق الرساميل الاجنبية على اسرائيل وبلغ ١٥ مليار دولار سنة ٢٠٠٨ بعد ان بلغت ٢٥,٨ مليار دولار في ٢٠٠٦ وفق ارقام وزارة المالية.

وتم هذه السنة خفض الديون العامة التي تعتبر الحلقة الضعيفة في الاقتصاد الى ٨٤٪ من اجمالي الناتج المحلي بعد ان تجاوزت سقف ١٠٠٪ في ٢٠٠٣.

وفي الخارج، باتت اسرائيل اليوم رابع مصدر عالمي للاسلحة متجاوزة للمرة الاولى بريطانيا في هذه القطاع، كما تؤكد وزارة الدفاع. وانخفض سعر صرف الدولار امام الشيكل بنسبة عالية جدا وصلت إلى أكثر من ٢٠٪ منذ بداية السنة وخاصة خلال شهر نيسان ٢٠٠٨.

كما تسبب انهيار سعر صرف الدولار من جهة ثانية في بداية التخلي عن اشهار الاسعار بالدولار. فللمرة الاولى بات اكثر من نصف الشقق المطروحة للبيع او الايجار معروضا بالشيكل. ومن المؤشرات الأخرى على الأداء المتباطئ للاقتصاد الاسرائيلي، ارتفاع معدل العاطلين عن العمل الى ٦,٣٪ في نهاية ٢٠٠٨، مع زيادة في عدد السياح بنسبة ٢٤٪ خلال العام الماضي.

بعد مرور خمسة أعوام على الكساد الاقتصادي الأخير الذي شهدته إسرائيل خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٣، قد تجد إسرائيل نفسها تقف على عتبة كساد اقتصادي كبير، وذلك وفقا لتقديرات أوساط اقتصادية، منها أوساط كبيرة في وزارة المالية، والهيئتان البنكية والصناعية، ما قد يجر في أعقابه ليس فقط تباطؤا بالإنتاج الاستهلاكي، بل وأيضا تجميدا للأجور، وإقالات واسعة، وإساءة ملحوظة بمعظم المتغيرات الاقتصادية.

سجل التضخم المالي في العام ٢٠٠٨ ارتفاعا ملحوظا وصل على إثره جدول غلاء المعيشة إلى ٣,٨٪ وهذه هي أعلى نسبة منذ سنة ١٩٩٩ وتتجاوز السقف الذي حددته الحكومة والبنك المركزي والذي يتراوح ما بين ١٪ إلى ٣٪.

وبقي العامل الأساس لارتفاع التضخم المالي هو ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بما فيها الخضراوات والفواكه، كما هي الحال بالنسبة لأسعار الوقود، لكن ما أدى إلى ارتفاع التضخم وعدم هبوطه هو أن قطاع بيع وتأجير البيوت أصبح يسجل أسعاره بالشيكل، متخليًا لأول مرّة في تاريخ إسرائيل عن تسعيرة الدولار.

أشارت العديد من التقارير الاقتصادية إلى أن تكلفة الحرب على غزة وصلت إلى ٢,٦ مليار شيكل، وهذا يشمل تكلفة النشاط الحربي الإسرائيلي، وحساب الخسائر جراء سقوط الصواريخ وتأثر الاقتصاد الإسرائيلي في مناطق الجنوب.

تم خلال العام ٢٠٠٨ الأستمرار بالتهج الحكومي المتمثل بخصخصة الخدمات العامة وتقليل دور الدولة في حياة مواطنيها. وتستمر أيضا الإصلاحات الضريبية للسنة الخامسة على التوالي.

## المصادر


تقارير بنك إسرائيل (www.bankisrael.gov.il) .

تقارير دائرة الإحصاءات المركزية (www.cbs.gov.il) .

تقارير مؤسسة التأمين الوطني (www.btl.gov.il) .

تقارير وزارة المالية (www.mof.gov.il) .


## هوامش

[١] وزارة المالية، بنك إسرائيل، صحيفة "هآرتس" في عددها الصادر في ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٩ .

[٢] تم إقرار القانون بتاريخ ٧ نيسان ٢٠٠٩ وأتاح للحكومة إقرار الميزانية في ١٦ تموز ٢٠٠٩ (١٠٦ أيام على بدء عمل حكومة نتنياهو) .

[٣] سعر صرف الدولار عند كتابة التقرير ٤ , ١٧ شيكل للدولار الواحد .

[٤] أهداف التضخم المالي المعلنة من قبل الحكومة والبنك المركزي هي من ١٪ – ٣٪ .

[٥] نسبة الفائدة في نهاية شهر آذار ٢٠٠٩ هي ٥ , ٠٪ .

[٦] هي منظمة النقابات العمالية في إسرائيل

[٧] لتفاصيل أوفى حول الموضوع أنظر الفصل الثاني فيما يلي والمتعلق بالأزمة المالية وخطط معالجتها .

[٨] بأسعار حقيقية .

[٩] أنظر تقرير البنك المركزي الإسرائيلي وتقرير دائرة الإحصاء المركزية .

[١٠] لتفاصيل أوفى حول خطط تحفيز الاقتصاد أنظر الفصل الثاني .

[١١] القطاع الإنتاجي يشمل فروع الصناعة على اختلاف أنواعها، فروع التجارة، فرع البناء، المواصلات والإتصالات، فرع الفندقة وفروع الخدمات الإنتاجية .

[١٢] هي منظمة التطوير والتعاون الاقتصادي Organization of Economic Cooperation and Development

[١٣] سيتم تحليل الرسوم البيانية واللوائح في البند المخصص لتحليل وقائع الاقتصاد الإسرائيلي فيما يلي .

[١٤] لتفاصيل أوفى حول الموضوع أنظر التقرير الإستراتيجي للأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ .

[١٥] أنظر لاحقا الفصل المتعلق بانهيار سعر صرف الدولار .

[١٦] قيمة الإنتاج الزراعي ناقص عوامل الإنتاج التي يشتريها المنتجون في الفرع .

[١٧] بالأساس كمية الخضار والحمضيات .

[١٨] ارتفاع بقيمة ٢٪ بقيمة الإنتاج النباتي و ١٩٪ بقيمة الإنتاج الحيواني .

[١٩] أنظر لاحقا الفصل المتعلق بخسائر الحرب وتكلفتها الاقتصادية .

[٢٠] تقرير مراقب الدولة رقم ٥٦ للعام ٢٠٠٧ .

[٢١] هو معهد الأبحاث الزراعية الأكبر في إسرائيل .

[٢٢] لتفاصيل أوفى حول هذا الموضوع أنظر التقرير الإستراتيجي الصادر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار– للأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ في الفصول المتعلقة بتأثير الانتفاضة الأولى والثانية على الاقتصاد الإسرائيلي .

[٢٣] التقرير الإستراتيجي للعام ٢٠٠٤ .

[٢٤] أنظر تقرير اتحاد المقاولين لعام ٢٠٠٨ .

[٢٥] لتفاصيل حول الموضوع أنظر التقرير الخاص بتأثير الأزمة المالية على الاقتصاد الإسرائيلي .

[٢٦] لتفاصيل أوفى حول الاستقطاب الطبقي أنظر الفصل الخاص عن "المشهد الإجتماعي" في هذا التقرير .

[٢٧] يشمل المشهد الاقتصادي في التقرير الإستراتيجي لعام ٢٠٠٥ شرحا مفصلا حول اتباع السياسة الليبرالية والنيولبرالية والتي بدأ بتطبيقها بشكل ملموس رئيس الحكومة السابق وعضو حزب الليكود بنيامين نتنياهو، من خلال معاينة دقيقة لكل التبعات والإسقاطات المتعلقة بهذه السياسة .

[٢٨] هو جزء من ميزان المدفوعات ويبين حجم الاستثمارات الإسرائيلية في خارج البلاد وحجم الاستثمارات الأجنبية داخل إسرائيل.

[٢٩] هو الفرق بين حجم الاستثمارات الإسرائيلية في خارج البلاد وبين حجم الاستثمارات الأجنبية داخل إسرائيل.

[٣٠] منها حوالي ١٠ مليار دولار استثمارات بشركات إنتاجية أجنبية عن طريق الاستثمار المباشر والاستثمار في الأوراق النقدية المتداولة.

[٣١] صحيفة "غلوبس"، العدد الصادر في ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٨.

[٣٢] صحيفة "هكلكليست"، العدد الصادر قي ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٨.

[٣٣] سعر صرف الدولار هو ١٧, ٤ شيكل للدولار الواحد.

[٣٤] صحيفة "ذي ماركر"، العدد الصادر في ١/ ١٢/ ٢٠٠٨.

[٣٥] نسبة الفائدة الآن هي ٥, ٠٪.

[٣٦] وزارة المالية وبنك إسرائيل.

[٣٧] جرت الانتخابات في ١٠ شباط ٢٠٠٩.

[٣٨] تم اقرار القانون بتاريخ ٧ نيسان ٢٠٠٩ وأتاح للحكومة إقرار الميزانية في ١٦ تموز ٢٠٠٩ (١٠٦ أيام على بدء عمل حكومة نتنياهو).

[٣٩] سعر صرف الدولار عند كتابة التقرير ١٧, ٤ شيكل للدولار الواحد، وهي ميزانية لم يتم التطرق لتفاصيلها بعد.
العدد الصادر في ٣ آذار ٢٠٠٨.